





هذا كتاب في فقه الشافعي
 وهو تصنيف للشيخ
 رحمه الله



ما ترجمه كافي للرواية
 ٤٦٩

اعلم ان كل شيء ان كان له طول و عرض و عمق فهو جسم و ان كان له طول و عرض
 دون عمق يقال له سطح و ان كان له طول دون عرض يقال له خط و ما
 يشتمل اليه لفظ يقال له النقطة تأمل كما

فان قلت الصلوة اذا سقطت بالانكسار يكون منقطع و اذا سقطت بالانكسار يكون منقطع
 بان الصلوة متضمنة بانزاله تقدر و الصلوة تارة على عمود و تارة على انكسار
 و قيل هذا الاستفهام قصده من انقطاع الصلاة دون ما في غير الصلاة و كتاب الامم ان الصلوة
 بها يكون معنى انكسار المستعمل بل انكسار

سبحانه لا علم لنا الا ما علمنا انك انت السميع العليم • الحمد لله الذي
 علما الذات والصفات ونسبته عن المكان والجهات •
 وهو عالم السموات والجنات ودافع النور والبديت عن شيا
 من المؤمنين • والمؤمنات • والذي انعم علينا العقل الذي •
 هو افضل النعمات واحل المذكرات التي من جملة المحدثات
 التي شاملة للمحسوسات وفي المحسوسات • والذي ارسمنا العلم بعض
 المنقولات والمعقولات بالبراهين والبيانات والذي •
 جعلنا من امته رسوله الذي لولاه لما خلقنا على الكاينات بقوله
 عليه السلام قلنا من الله لولاك لما خلقت الافلاك • وصلي
 على سيدنا محمد الذي هو اشرف الانبياء وسائر المخلوقات •
 والذي اعجز بقاء الكفار والمشركين باطهار المعجزات في دعوى النبوة

وانعم

وانعم بنور مجيئه في الدنيا طغيان الكفر والظلمات وشفيقا
 في يوم الدين • والعصاة ويضرب في الجنة عند
 السمع عذاب العصات من امته في اسفل الدركات •
 والذي يكون لجرمه للمذنبين • من امته عن النار النجاست •
 وعلمه واصحاب الدين هم كانوا امداد مدين باوارهم ربهم
 من الصوم وسائر الموابجات ومجتنبين عن المنهيات من الكفر
 وسائر المعصيات وداعين للخلق بما وارسى الرسول و
 المفروضات التي هي مثبت بالاجاديت والآيات •
 ومشهورين فيما بين الناس بالاحسان والخيرات وقاهرين
 الكفار لرضا رفاط السموات ومستحقين في الجنة لعل المراتب •
 والدرجات بعون الملك الملأى وسائر الموجودات •
 وبعد فاني لما رايت بعض عبارة هذا المختصر قاصرا بحسب الظاهر
 بالنظر الى بعض المصلحين عن افادة ما هو المقصود منه في بعض
 وبعضها غير مانع لدخول الغيرة فيما هو المقصود منه وان كان مفيدا
 لما هو المقصود منه وبعضها مفيدا لغيره ما هو المقصود منه لا

ما هو المقصود منه ارتان الكتب وراقا مشتملة
 على بيان الخدورات المذكورة است و على بيان حلتها
 عبارات ظاهرة و بسيمتها بالمشرواني وجعلتها بحد
 بجناب العالی مولي الموالی خداوند اعظم و مکانیه مخم مخم
 الامراء ملك الوزراء من العالم مصالح الناس والامم
 صاحب السيف و العلم الموصوف بجميع الكمال والكرم
 احفظ الله تعالى الدارين من الحزن والالم الذي ملو مقرب
 المحزن العالیة مالک جميع الممالك من الموت و النانیة معدن
 الدوله العالیة جلالت باسراج اهل الوظائف و
 الارباب المحبوب عند اولى البلباب المخصوص من
 بیت الملک الوهاب اعني به پاشا معظم و کامیار
 محتشم حضرت پیر محمد پاشا معدن الصدق و التوفاه معدن
 اللطف و الصفايته الله ما يتا في الدنيا والاخرة من
 النفع والحيات و اديام الله عمره و دولته و ضاعف
 قدرته و احسانه و ازاد الله عدله و انصافه و اثبت

X

بني

في جميع العلم حكمه و برهانه و فيه النفاث الى تشايد كذا
 الشكرين الاخيرين **شعر** يا رب بقاء عمه تو باد اهدا رسال
 سال هزار ماه و بهی صد هزار روز
 روز هزار ساعت
 ساعت هزار سال الذي هو مرب العالم و
 و انصافين عجب الزهدا و و انصافين معاون الزهدا و
 و المساكين **شعر** افتاب طلعت فرخنده باد
 پنج عمر دشمنت برکنده باد
 چو که لطف با غریبان میکنی
 دایماد دولت ترا پاینده باد و الذي فرید الدهر و
 حمید العصر مصاحب سلطان جميع السلاطين رئيس البعک
 و الجاهدين قاطع الكفار و البشكين **شعر**
 ایان که ترا فتح شد لطف الی
 برخسته دلان بهر خدا کن تو نکاهی
 فریاد سی بهر غریبان ز تو خوانند

ما بالية امتناع تخلف العلول عن العلم بالنامة والممكن أيضا ينقسم لأقسامها اقسامها الممكن الموجود وكان ذلك بالاشارة بالنسبة الى نفسها وتاييدها الممكن المصنوع كالقائمة
 والقدم الواجب على المتع والممكن لانه الواجب وصف الموجود وهو عين الذات والامتناع والامكان وصف النظر والممكن حقيقة لا وصفه الله تعالى فانه
 وصفه الله حقيقة مقدم على ما لا يكون وصفه فهو حقيقة وقدم المتع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصفه لا يتوحد مع شرف الممكن عليه بالموجود لان
 الامتناع والوجود يشتركان في كون كل واحد منهما مقتضى الذات كنهنا قد تقدم اوله انما كان امتناع النظر مستلزما للوجود انه المستندة الى العلم بالشيء
 بالجوهرية والصفات والافلاكية لانه السندية والجوهرية نعم ان الصانع العالم اشياء اقسامها خلق الخلق والافلاكي خلق السم وغيره منها بعضهم يذهب
 واهم ما ان بعضهم بالنسبة والظلمة وانما ذلك انه ثلث ثلثة وجبواهم بالاتمام الثلثة وهم ذات وعلم وحقيقة وزعم بعضهم انه الله تعالى وابنه وبنوه
 وهم من الله عن ذلك على اكبر والطباعيين ان الصانع اربعة الازدة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاكيين ثمانية السبعة زعموا انفسهم
 لشمس والزهرة والعطارد والقمر وهذه الارقام كلهم المذكورة الصلح على الحقيقة بادر الى ذكر الامتناع تقدم فان قلت الواجب اسم الغافل واسم الغافل لا يجوز

الثاني يجوز جمعه بالمكان فان السواد مثلاً ممكن في نفسه
وتمتع فيما وجد فيه البياض لقائل ان يقول ان اريد بقوله
التمتع نظيه. ا. التمتع كون الشيء من الاشياء نظيراً له و
من جميع الوجوه علم انه تمتع لكن لم يكن هذا المخرج من الوجوه
قابلاً لكون حاصله في جميع الموجودات ايضاً لانه لا شيء من
الموجودات كان نظيره الاخر من جميع الوجوه والالم يكون
اشين بل يكونان واحداً لا يخرج لايوجد التباين بينهما بوجه من
الوجوه فيكونان واحداً مثلاً لو كان زيد نظيره عمرو من جميع
الوجوه لم يكن بينهما قابل يكونان واحداً وان اريد به انه تمتع
ان يكون شيء من الاشياء نظيره الاخر من بعض الوجوه
فمعناه لان جميع الموجودات من حيث انه موجود ونظيره لو
لا يقال لا نسب ان جميع الموجودات كان نظيره للواجب من حيث
كونه موجوداً فان وجود الواجب قديم ووجود سائر الموجود
ات حادث والحادث لا يكون نظيره القديم لا نقول
ان مجرد الموجود ديقه وجه واحد من الوجوه كيف ننظر فيه

الحال الممكن سواء في ذاته أو في سواه فإنه إن كانا راجعين إلى المتع غير ممكن أن يكون الواجب ممكنا لأنه لا يصدق عليه أنه غير الواجب فوجب أن يكون هذا الحد الصحيح راجعا إلى المتع والآثر إلى الواجب حتى يكون المتع سواه المتع وغير الواجب بهذا إذا اريد بالمكان الامكان الثاني وهو سلب الضرورة عن الطرفين معاً من طرف الوجود والعدم على ما هو السابق بهذا المقام وأما إذا اريد بالمكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين فإنه إن يكون الضرر راجعين إلى المتع فقط فيجب أن يكون الامكان مقيداً بجانب الوجود أي يكون الضرورة مسلوطة عن طرف العدم لكون المتع ممكناً بهذا المعنى أو إلى الواجب فقط فالامكان لا يكون مقيداً بجانب العلم أي يكون الضرورة مسلوطة عن جانب الوجود لكنه هذا التوجيه غير مناسب في المقام فان قلت الظرف في قوله أمكن سواه فاعل وإن أن الظرف لا يقع فاعله إلا إذا فسر بالغير قلت قد أجاز قوم اجراء سوي جوه في غير جواز وفيه في ظرف كقولهم ولم يبق سوى العدوان منقول فاعل لم يبق فان قلت انه ذكر سواه فيجوز عن ذكر الغير كونه بمعنى قلت اما ذكر لوجوه اما أولاً فلتاسب الظاهر الذي سبق ذكره في الوصف الثاني وأما ثانياً فلأن زيادة القوة توجب زيادة الحسن وأما ثالثاً فلتقتضي في العبارة ولو لم يبق من هذا البقاء وأما رابعاً فلتقتضي في العبارة ولو لم يبق من هذا البقاء

عليه السلام
في تاريخ
الشيخ محمد بن عبد الله

لا يطلع الى قوله المكن سوا ما يورثه من كسبي يبيح بعد على الطريقة
وهنا وقع فاعلم المكن لان التقول لا ينسب الا لنفسه سواء اوجب
عليه فزعم في النص من ان يورث اربا كغيره في القصد
اصح من غيره كما ذكره صاحب الحاشية في حديثه
اخر في البيع حيث قال واذا ارب
سوى وصدا في القصد

مطلب امکان عام امکان خاص

العام بقولنا سلب الضرورة عن احد الجانبين يصدق على
 الامكان الخاص ايضا الا اذا عتبه فيه لفظ فقط بان يقال
 يمكن العام سلب الضرورة عن احد الجانبين فقط وهذا غير مشكوك
 فيما بين تقوم وثانيهما اي انقسم الثمن من الممكن هو الممكن الخاص
 وهو سلب الضرورة من الجانبين اي من جانب الوجود والعدم
 بالنسبة الى ذاته فان ذات الممكن الخاص لا تقتضي وجودا ولا عدم
 فلا يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته كزيد مثلا فانه
 ممكن خاص لان ذاته لا تقتضي وجوده وعدمه بل يكون وجوده
 وعدمه بالغير كسير الممكن الخاص وانما يسمى الممكن الخاص
 ممكنا خاصا لانه كلما صدق سلب الضرورة عن طرفين يصدق
 سلب الضرورة عن احد الطرفين لا بالعكس تعالى ان يقول
 لا نسلم ان كل واحد من الواجب والامتنع والممكن منحصر على اثنين
 بل كان لكل واحد منهما قسم ثالث فان الواجب مثلا منقسم الى
 الواجب بالذات والى الواجب بالغير والى الواجب بالاعم منها
 وكذلك في الامتنع والممكن والجواب عنه ان ما بعد قسمين ثالثا لا يجوز

لا يجوز ان يكون مقيداً بالواجب والامتنع

قسمته لانه على ذلك التقدير يلزم انقسام الشيء الى ثلث
 لان ما بعد قسمين ثالثا هو نفس المنقسم تارة الضميمة للذات
 في قوله سواء وغيره لا يخفى من ان يرجع الى الواجب
 او الى الامتنع او احدهما الى الواجب والتمثيل الامتنع والكل
 ظل انا بطلان رجوعهما الى الواجب فلانه يلزم ان يكون الامتنع
 ممكنا لان الامتنع سواي الواجب واما بطلان رجوع احدهما
 الى الواجب والتمثيل الامتنع فلانه يلزم تعديك الضميمة وتكون
 جائرة ويمكن اجاب عنه باختيار كل واحد منهما بان يقال ان الضميمة
 من يرجع الى الواجب وبداخل الامتنع في الممكن لا يلزم بطلان
 لان المراد من الممكن على هذا التقدير يكون سلب الضرورة من
 جانب الوجود وهذا المعنى يصدق على الامتنع كما يصدق على الممكن
 الخاص دون الواجب فان وجود الواجب ضروري وكذا يجوز
 ان يرجع الضميمة الى الامتنع معا وبداخل الواجب في الممكن على
 هذا التقدير لا يلزم بطلان لان المراد من الممكن على التقدير المذكور
 يكون سلب الضرورة عن جانب العدم وهذا المعنى يصدق على

فلو كان ضروريا لعدم الواجب مسلوفا للواجب

اما بطلان رجوعهما الى الامتنع فلانه يلزم ان يكون الواجب
 ممكنا لان الواجب غير متبجح مع

حق

فلا يكون مقيداً بالواجب والامتنع

قال المصادر باختباره شره وخيره **اقول** ذكر الاختيار اشارة الى رتبة مذهب الحكماء كما ان ذكر الشر وحده اشارة الى رتبة مذهب المعتزلة والشر والحق
 ماضية الشبهة والجواب لان الحكماء قالوا ان الله تعالى لا يفعل الا ما يحب بالذات لا فاعلا لا اختيار ومفعول كونه فاعلا اختيارا هو ان شاء ففعل وان لم يشأ
 لم يفعل كصدور الافعال الاختيارية منا فكذلك فعله لان الفاعل المختار بهذه المنة كما قال الحكماء والاولى ان يقال ان مفعول كونه فاعلا
 مختارا هو ان شاء ففعل كونه فاعلا بالذات هو ان شاء وان لم يشأ ففعل كونه فاعلا بالذات هو ان شاء ففعل كونه فاعلا بالذات هو ان شاء
 فان قلت اقدم الشر وهو ما يرضى على الخير وهو ما يرضى من وجه اما اوله فلا فالنزع فيه اكثر من النزع في الخير
 واما ثانيا فلا فيه يناسب خبره الذي سبق ذكره من وجه الصفة والاولى اما ثالثا فليكون ترتيب السبب على ترتيب السبب وهو
 الظاهر والنذر كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعا فليكن المقام مقام الحمد والاختيار مقام الحمد والخير فلهذا الوجه قدم وادعى
 فان قلت اقدم الشر وهو ما يرضى على الخير وهو ما يرضى من وجه اما اوله فلا فالنزع فيه اكثر من النزع في الخير

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الحكماء في رتبة المذهبين
 والاولى ان يقال ان مفعول كونه فاعلا مختارا هو ان شاء
 فان قلت اقدم الشر وهو ما يرضى على الخير وهو ما يرضى من وجه اما اوله فلا فالنزع فيه اكثر من النزع في الخير
 واما ثانيا فلا فيه يناسب خبره الذي سبق ذكره من وجه الصفة والاولى اما ثالثا فليكون ترتيب السبب على ترتيب السبب وهو
 الظاهر والنذر كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعا فليكن المقام مقام الحمد والاختيار مقام الحمد والخير فلهذا الوجه قدم وادعى

الواجب كما يصحح المكنى الى ص د ون المتع لان عدم المشغ
 ضروري وكذا يجوز ان يرجع احد التفسيرين الى الواجب والآخر
 الى المتع وعدم جواز تفكيك التفسيرين انما يكون اذا لم يلزم التفاس
 بلا تفكيك واخذ لزوم التفاس فجوز التفكيك التفسيرين وهما
 يلزم التفاس كما ذكرنا فجوز التفكيك فعلى هذا يجوز التفكيك ههنا
 فانم **قوله** المصادر باختباره شره وخيره **اقول** هذا رد للحكا ولا ان
 الواجب عندهم فاعل موجب ليس له اختيار ولا قدرة في افعاله
 واما عند المتكلمين وهو فاعل بالاختيار والارادة كما ذكر في
 كتب على الكلام فليكن ان يقول ان هذا الترتيب له رسالة في فن
 الحكمة فامنا سبب ههنا ان يكون المذكور فيه موافقا لمذهب
 الحكماء دون البقية لكن الشارح ترك تفكيك المنا سبب فقال
 المصادر باختباره شره وخيره لا يوجب اشارة الى ان المختار عنده هو
 مذهب المتكلمين لا مذهب الحكماء **قوله** شره وخيره **اقول**
 تقديم الشر على الخير الاول لان في اللفظ اقل من الخير
 والاقول بتقديم اولى والتبني ان الله عديني الخير وجودي

وهب

والله اعلم

والعديني مقدم على وجودي لا بالانطباع شره فية الوجودي والحق
 ان الشره سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدم على النور
 كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور فيكون سببها بقاء على
 سبب النور **والدراج** ان الماد من القول رتبة على المقولة
 والرد انما يكون باسناد الشره الى الله تعالى فان المقولة قالت
 ان الشره ليس من الله تعالى ولا يلزم ان يكون الواجب شره بزاوه هو
 باطل واستدلنا المقولة على عدم كون الشره من الله تعالى بقوله
 تعالى وما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن
 نفسك والشره سيئة فلا يكون من الله تعالى بضمون هذا القول
 والجواب عنه ان معنى هذا القول ليس كما قالت المقولة بل معناه
 ان الحسنات الموصلة اليك خلق الله تعالى وارادته ورضايه
 والسيئات الموصلة اليك وان كان خلق الله تعالى وارادته لكن
 لا برضاية بل برضا نفسك واستدلالنا لستة والجماعة على كون
 الشره والخير من الله تعالى بقوله تعالى الله خالق كل شيء فان الشره
 والخير شيان يدخلان تحت هذه الالية فيكونان من الله تعالى

استعمال کدعاء بعد از اللام

قوله التشرية نية و امر **اقول** الفصيحة نية و امر و باج
الى الله تعالى حقيقة كذا جاز ان يرجع الي محمد لا جاز ان يرجع الى الله تعالى
الى الخلق فكانها كماله و في تقديم النبي على الامر ما فيه في بعض
وجوده تقديم التشرية على النية **قوله** المختصين بما لا يدرك غوره
اقول الظاهر اي المتبادر من الخلق ان المراد من قوله المختصين هو
الانفعاليين يجوز ان يكون المراد من قوله بما لا يدرك غوره هو الله
الذي لا يدرك حقيقة فيكونا في معنى ان الله تعالى هو من خواص امره
كالانبياء و الحكماء و الله تعالى و يجوز ان يكون المراد من قوله بما لا يدرك
غوره هو محمد و الذي لا يدرك هو الله الذي لا يورثه غيره فليقل هذا
يكونا في معنى ان الله تعالى هو من خواص امره محمد عليه السلام لمحمد و يجوز ان
يكون المراد من قوله المختصين هو محمد و مع الفعليين يكونا في معنى
المراد من قوله بما لا يدرك غوره هو الله تعالى لا غيره **قوله** ان
ان اكتب بالتماسم او راقا **اقول** ان لفظ التماس و لفظ الراق
منه لا يباينان بل هما غير جانيه . اما عدم مناسبة لفظ التماس
منه فلا انه انما يستعمل فيما بين الشئين الذين كانا متساويين

الله

[illegible]

حشر

[illegible]

ولامساوات بين هذا البشار وبين الاخوان الذين كان الكتاب
المسمى بايسا غوجي من غير اعليم والالم يحتاجون الى هذا البشار
المذكور في اربعة عشرة الكتاب المذكور مع ان اشرار قد ذكر
في رسالته ما احتياجه اليه بعبارة المذكورة هنا والجواب
عند ان اشرار انما يستعمل لفظ الانتماس بينهما وان لم يكن مناسبا
لما قام ليلا يلزم علوية ولا تعد علمه بعدم النسبة وانما
عدم جواز لفظ الاوراق بينهما فلان الاوراق لا يكون مكتوبا
المكتوب انما يكون الحروف والافعال بل الاوراق تحمل المكتوب
والجواب عند ان اشرار وان ذكر لفظ الاوراق لكنه اراد منها
المكتوب فيما من دون والافعال فيكون ذلك من قبل ذكر
الحرف وارادة الجمل كما علم من عادة القوم **قوله** انما خير الميسرين
والموفقين **قوله** هذا اشارة الى غير اشرار فانه لا يقدح فيه
ان يجعل التفسير مستمرا بل يقدح فيه ابعون الله تعالى بموقفه ويؤيد
ولو جعل الاسباب موافقا لبعضها البعض في حصول المطلوب
الحق ولم يتعوض بعضه بالقول الباطور **قوله** ايسا غوجي **قوله**

قال والله في الميسرين والموفقين **قوله** الله في الميسرين اشارة الى
ازالة العقبة بدون عجز الميسر والموفقين اشارة الى عجز الميسر لانه
التوفيق جعله الاسباب فاعلم حصول المقصود وقيل التوفيق
جعل الله توفيقه موافقا لما يحب ويريد

كان تقديره

كان تقدير الكلام هذا باب ايسا غوجي وهذا المسمى بايسا غوجي
ووجه التسمية لهذا الكتاب بلفظ ايسا غوجي هو ان اشرار
لفظ يوناني ويوناني طائفة يقال لها ايسا غوجي لوزد خسته
اوراق فلما كان في هذا الكتاب الكلمات الخمس يشبه هذا الكتاب
ذلك لوزد فيسمى باسم ذلك لوزد تسمية المشبه باسم المشبه به
وقيل ان لفظ ايسا غوجي كان باسم الحكيم الذي صنف هذا الكتاب
فلما مات الحكيم سمي اسمه للكتاب فعلى هذا يكون تسمية المصنف بفتح
التون باسم المصنف كسيرة النون وقيل ان لفظ ايسا غوجي كان
في الاول سما بشخص قديم هذا الكتاب عند الحكيم الذي القه
ثم وضع اسم هذا الشخص لهذا الكتاب فعلى هذا يكون تسمية
المقدم باسم القاري وقيل ان كرسى ايسا غوجي **قوله** لتفصيل
اصطلاحات **قوله** المراد من هذه الاصطلاحات المذكورة اعطاه
الكلمات الخمس وبيع الجنس والنوع والفصل والخاصة و
العرض العام والبيان اقول اشرار وانما تلت لفظا والافعال
العيس والاساليب والاشكال والجدل والاشراج الخاطبة

قال اعلم ان للنطقين اصطلاحا **قوله** الاصطلاح اتفاق قوم
على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في العلم الوضع كذا وكذا
اصطلاحات النطقين ومن المذكورة في ابواب المنطق وهي اللفظ
تأنيدي تعميم مبادئها من من اللفظ في الفكر والابواب تسعة الاول
اللفظ واللفظ في القول والاشراج والاشراج القضايا والاشراج
والاشراج البرهان والاشراج الجدول والاشراج الخاطبة والاشراج
والاشراج الشعر وتوابعها تذكر في مواضعها والمراد من الوجوب
قوله يجب الاحتياط بالاشراج الذي يكون تارة انما كان لفظ
والاشراج والاشراج والاشراج العقل الذي يتبع الشرع به و
كالاشراج بوجه ما والتصديق بناء على ما لان كثير من يحصل يحصل
كثير من العلوم من غير شروع شئ من تلك الاصطلاحات فان قيل
في هذه الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من جملة العلوم قلت المراد من العلوم العلوم
ان يشرع في شئ من العلوم سوى المنطق

الاشراج الخاطبة

قوله ومن يتوقف معرفتها على معرفة الدلالات الثلاث
المطابقة والتضميني والاشراحي واقسام اللفظ **اقول** ان اللفظ
من اشارة الى الكليات وكذا القيمة في معرفتها راجع الى
الكليات فيكون محصل الكلام هكذا يتوقف معرفة هذه
الكليات على معرفة الدلالات المذكورة وهذا القول يكون جوابا
عن سوال مقدور وهو ان يقال لم تقدم المصنف بحث الدلالة وتقييم
اللفظ على بحث الكليات مع ان المقصود بالاشراحي هو بحث
الكليات واجاب الشراح بقوله وهذه يتوقف معرفتها على
معرفة الدلالات الثلاث وتقييم اللفظ أي المفرد والمؤلف
ووجه توقف معرفة الكليات على الدلالات وتقييم اللفظ
ان الكليات هي المعاني المفردة المستفاد من اللفظ المفرد
الذال بالوضع عليها فعلى ما يتوقف معرفتها على معرفة
اللفظ المفرد الذي يتوقف معرفة على تقييم اللفظ وعلى معرفة
الدلالات الثلاث المتضمنة في اللفظ الذال فان قيل لعلنا
ان الدلالات الثلاث وتقييم اللفظ يكونان متعديين

قوله ومن يتوقف معرفتها على معرفة الدلالات الثلاث
المطابقة والتضميني والاشراحي واقسام اللفظ **اقول** ان اللفظ
من اشارة الى الكليات وكذا القيمة في معرفتها راجع الى
الكليات فيكون محصل الكلام هكذا يتوقف معرفة هذه
الكليات على معرفة الدلالات المذكورة وهذا القول يكون جوابا
عن سوال مقدور وهو ان يقال لم تقدم المصنف بحث الدلالة وتقييم
اللفظ على بحث الكليات مع ان المقصود بالاشراحي هو بحث
الكليات واجاب الشراح بقوله وهذه يتوقف معرفتها على
معرفة الدلالات الثلاث وتقييم اللفظ أي المفرد والمؤلف
ووجه توقف معرفة الكليات على الدلالات وتقييم اللفظ
ان الكليات هي المعاني المفردة المستفاد من اللفظ المفرد
الذال بالوضع عليها فعلى ما يتوقف معرفتها على معرفة
اللفظ المفرد الذي يتوقف معرفة على تقييم اللفظ وعلى معرفة
الدلالات الثلاث المتضمنة في اللفظ الذال فان قيل لعلنا
ان الدلالات الثلاث وتقييم اللفظ يكونان متعديين

على

على الكليات لتوقفها عليها لكن لا يلزم منه تقديم الد
لالت على تقييم اللفظ فلم تقدم بحث الدلالة على تقييم
اللفظ مع ان اللفظ موصوف للدلالة والوجه فيكون متجا
على التوقف فلما ان الموصوف للدلالة موصوفه اللفظ لا قيمة
وتقدم الدلالة انما يكون على تقييم اللفظ لا على نفس اللفظ
الذال **واما** تقدم بحث الدلالة على تقييم اللفظ فلما ان الدلالة
معينة في المنقسم الذي هو اللفظ فلما يجب تقديم المنقسم
على التقييم يجب تقديم ما يعينه في المنقسم عليه **قوله**
والدلالة هي كون شيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر
اقول هذا التوفيق تعريف لمطلق الدلالة لئلا يخلو من
اللفظي وغير اللفظي والوضعي وغير الوضعي واللازم منها
ان يعرف الدلالات التي يتوقف معرفة الكليات على معرفتها
اعني الدلالات الثلاثة الوضعية وهي المطابقة والتضمني
الاشراحي لكن اشترج عرف مطلق الدلالة دون اثباته
المذكورة لان اثباته المذكورة خاص ومطلق الدلالة عام

قوله والدلالة هي كون شيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر
اقول هذا التوفيق تعريف لمطلق الدلالة لئلا يخلو من
اللفظي وغير اللفظي والوضعي وغير الوضعي واللازم منها
ان يعرف الدلالات التي يتوقف معرفة الكليات على معرفتها
اعني الدلالات الثلاثة الوضعية وهي المطابقة والتضمني
الاشراحي لكن اشترج عرف مطلق الدلالة دون اثباته
المذكورة لان اثباته المذكورة خاص ومطلق الدلالة عام

هو الذي يلزم من العلم بالشيء في اللغة الرتبة وهو ما به الإشارة وفي الاصطلاح يكون تصورا او مقديقا بحيث لا يكون له وجود في الخارج **اقول** الدليل في اللغة الرتبة وهو ما به الإشارة وفي الاصطلاح يكون تصورا او مقديقا بحيث لا يكون له وجود في الخارج

دایمیان

والدور المعين الذي هو ايضا توقف الشيء على توقف عليه كمنه
من حيزين وهو ليس بما قبله بل كونه في الكتب مثل توقف كل واحد
من المتناهيين على الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة تتوقف
على البنوة والبنوة على الابوة لكنه ليس بما قبله بتغاير الجهة
في التوقف **والدلالة** هي الطبيعية وعقلية ووضعية
هذا الدلالات اثبتت تنقسم كل واحد منها الى تسعين
اما الطبيعية فتقسم الى لفظية وغير لفظية **اما اللفظية**
فقد ناذ انه على الجميع الذخيع وهو المن في البصر واما اللفظية
الغير اللفظية فكل لالة حركة الحرف على مرضه هذا اللفظ
والعقائرية ايضا تنقسم الى لفظية وغير لفظية اما العقائرية
اللفظية فكل لالة اللفظ المجموع من وراد اجدار على وجود
اللفظ واما العقائرية الغير اللفظية فكل لالة المصنوعات
على وجودها **واما اللفظية** ايضا تنقسم الى لفظية وغير
لفظية واما اللفظية غير اللفظية فكل لالة الد والاربع
كل واحد منها على لوله والامر من الالام منها بين هذه الالام

[illegible]

فصل با جزا
الحق با سبقت
صدمه مردم مردم
مردم مردم

فمن نظر في هذا التواضع نظرًا من مدنى طالبه فوفى على التواضع
بما يستحقه من رضى عليه من ان يصفى له الانجيل في رضى
مؤمنين المؤمنين والمؤمنين من ان يصفى له على رضى
كسب الزاد فيكون الملائكة موقوفة على الملائكة
على الصعود والى الملائكة على الملائكة

ولقد استدلوا على هذه **أقوال** إلى الجواب من الدلائل في قول الصريح انفظ الدلائل الدلائل الوضعية لأن غير الوضعية سواء كانت لفظية أو غير لفظية إما طوعية أو عقلية وكل واحد منهما يختلف باختلاف الظواهر والقول
بخلاف الوضعية فيكون الدلائل الوضعية مرادة دون غيرها والجواب من الوضعية انفظ الوضعية لأن الخافدة والاستثناءة يحصلان منها بلا تكرار بخلاف الوضعية في اللفظية فإنها يحصلان منها بالتكرار وإلى اتصال الجواب من
الدلائل هي الدلائل اللفظية لأن فرضهم لا يتعلق بغير اللفظية وإنما يكررون الدلائل الغير اللفظية بأقسامها وتفرض الأقسام اللفظية ومنها اللفظية اللفظية الوضعية لأن ما هي اللفظية الوضعية في فرضهم لأن ما هي اللفظية
اللفظية بما لا يتعلق بهم ولكن المعنى عند إطلاقه سواء كان تركيباً أو بسيطاً **قال** ومن ثلثه **أقول** إلى الدلائل اللفظية الوضعية مخففة في ثلثه أوجه وجه الأول معلوم من الشرع وأعلم أن الحكم على ثلثه أقساماً أحده عقل وهو له الدلائل
بغير اللفظية كالحكماء ومطلق الدلائل في اللفظية وغيرها وكأخيه الدلائل اللفظية الوضعية في المطابع والقضي والالتزام وهو مطلق الاستدلال وهو الذي يوجد مع الاستدلال في الحكم بالاختصاصه إلا أن الحكم بالاختصاصه
المطابق صيغاً مرادة المنيح المطابق أن كان له جزء ولا بد على جزء مطلقاً لأنه ربما يكون اللفظ والادعاء من معناه المطابق ولا يكون دلائل عليه تفصيلية بل مطلوبة كدلائل اللفظ الأن في كل الحيوان أو على الكائنات عند
الردة أو غيرها من لفظ اللفظ لا عند الرداءة المحرجه من الحيوان والنطق لأن كل شيء من قبيل ذكر الكلى وهو اللفظ والرداءة للجزء وهو ما لا يكون أو الكائنات فيكون معنى جزائياً ودلائل اللفظية المنطقية
مطلوبة لا تفصيلية فيكون دلائل اللفظ على أحد عند الرداءة وأحد منها مطلقاً لا تفصيلياً م

يكون فضاء ايقام
 التقميتي ليس فتم
 مؤخر غنه فتم اكل
 التضمن تابعه لدرج
 المتكافؤ يوجد بد

عائیه

الفصل

二

لا يمكن بالجزء بالضرورة بينهما بل يحتاج الى دليل وانما الثالث
 وهو البسيط الذي يحيط به ثلثة خطوط بحيث يحيط به ثلث
 زوايا مكنة **المتوسط** هو المتوسط الذي يحيط به اربع
 خطوط بحيث يحدث به اربع زوايا مكنة **المتوسط**
 هو المتوسط الذي يحيط به اربع خطوط يكون اثنان منها اقل
 من الآخرين منها مكنة **المتوسط** لان النقط لا يدل على
 كل اذ خارج **قوله** فان قيل لا يدل النقط على كل اذ خارج عنه
 المعنى الموضوع له قلنا ان اللفظ لو دل على كل اذ خارج عن
 الموضوع لزم من فهم المعنى الموضوع له من اللفظ فهم الاورد
 غير المتناهي وهو باطل فان الامور الخارجة عن المعنى الموضوع له
 غير متناهية بالضرورة **قوله** لان الملازمة الخارجية
قوله الملازمة هي كون الشيء بحيث لا يوجد بدون شيء
 سواء كان ذلك كون من جانب واحد كما كان الملازم اعم
 من الملازم كالحيوان مثلا بالنسبة الى الانسان او من جانبيه
 كما كان الملازم مساويا للملازم كوجود الزمان بالنسبة الى الموضع

الشيء

الشئ والملازمة على قسمين احدهما خارجية وهي كون الشيء
 بالضرورة في الخارج بحيث لا يوجد بدون الاخر فيه مكنون الثاني
 الخارج فانها لا يوجد في الخارج بدون الحارة والملازمة الداخلية
 هي كون الشيء في الذهن بحيث لا يوجد بدون الاخر مكنون بعينه
 الذهن فانه لا يوجد في الذهن بدون البصر مع المعاينة بينهما
 الخارج **قوله** لا يتناع تحقق الشئ وخطرون تحقق الشئ **قوله**
 الشئ هو الموقوف عليه الوجود في الخارج في الشيء غير المتوفر
 والى مؤثر المتوفر في ذلك الشيء والمشرط هو الذي يتوقف
 حصوله على الشئ ويتبع بدونه **قوله** والملازم باطل وكذا الملازم
قوله والمداد من الملازم منها هو عدم تحقق الدلالة الاتية **قوله**
 الملازمة الخارجية والمداد من الملازم منها هو كون الملازمة الخارجية
 شرا للاحقة الملازمة فان قيل انما قال بالضرورة باطل والملازم
 مثلا ولم يقل بالعكس باطل فاما الملازم باطل الملازم مثلا قلنا
 لان الملازم قد يكون اعم منه في بعض المواد وقد يكون مساويا له
 في بعض اخرى اذ فاعلى كمال التعديري سبيلهم عدمه عدم الملازم

قال الملازمة هي كون الشيء بالضرورة في الخارج بحيث لا يوجد بدون الاخر فيه مكنون الثاني
 الخارج فانها لا يوجد في الخارج بدون الحارة والملازمة الداخلية
 هي كون الشيء في الذهن بحيث لا يوجد بدون الاخر مكنون بعينه
 الذهن فانه لا يوجد في الذهن بدون البصر مع المعاينة بينهما
 الخارج **قوله** لا يتناع تحقق الشئ وخطرون تحقق الشئ **قوله**
 الشئ هو الموقوف عليه الوجود في الخارج في الشيء غير المتوفر
 والى مؤثر المتوفر في ذلك الشيء والمشرط هو الذي يتوقف
 حصوله على الشئ ويتبع بدونه **قوله** والملازم باطل وكذا الملازم
قوله والمداد من الملازم منها هو عدم تحقق الدلالة الاتية **قوله**
 الملازمة الخارجية والمداد من الملازم منها هو كون الملازمة الخارجية
 شرا للاحقة الملازمة فان قيل انما قال بالضرورة باطل والملازم
 مثلا ولم يقل بالعكس باطل فاما الملازم باطل الملازم مثلا قلنا
 لان الملازم قد يكون اعم منه في بعض المواد وقد يكون مساويا له
 في بعض اخرى اذ فاعلى كمال التعديري سبيلهم عدمه عدم الملازم

ع

اما التبرام عدم التازم عدم التلة وم على تقدير كون التازم اعم
 من التلة وم فلانه لو لم يستلزم عدمه عدم التلة وم لزم وجو
 الابطس بدون التازم وهو باطل واما استلزام عدم التازم
 عدم التلة وم على تقدير كون التازم مساويا للتلة وم فلانه
 لو لم يستلزم عدمه على هذا التقدير عدم التلة وم لم يكونا متساويين
 بين والنقض انهما متساويان فيما ذكره علم ان عدم التلة وم لا
 يستلزم عدم التازم مطلقا وعدم التازم يستلزم عدم
 التلة وم مطلقا فلذا قال التازم باطل والتلة وم مثله ولم يقل
 بالعكس **قال** لان لعدم كالتعميد على الملكة كالبصر التلة بما
مفهوم ذكر عدم الملكة ههنا اشارة الى ان مفهوم التعميد
 ومفهوم البصر وجوبيا متساويان كما ذكره الشارح واما
 مفهوم البصر فتوقف البصر على كونهما الحسوسا ودلالة عمى على
 البصر من فهم عند ذكر التعميد فان التعميد احصل في الذهن حصول البصر
 لانه الخارج لمعاناة بينهما في الخارج كما ذكره الشارح واما
 دلالة التعميد على البصر التلة اما دون بضمنا فلان البصر خارج عن

مفهوم الغير فان مفهومه هو العدم مع اضافته اليه البصر والبصر خارج عن مفهوم الغير ودلالة اللفظ على الخارج عن الموضوع له لا يكون الا انما قد دلت الاعمى على البصر لا يكون الا انما لا يقال ان لافضا اواعيانتي والمكب من الامر اعتباري يكون اعتباري فليعلم ان يكون اعمى اما اعتباريا لنفس امره لاننا نقول لا يستلزم ان كل لافضا اواعيانتي بل يكون البعض منها اي عن الاضافة شيئا في نفس الامر كما كان فيما نحن فيه وبعضها في الاعتبار كما اعتبرنا اضافة زيد الى شئ اخر مع انه ليس بمضاف في نفس الامر بل في الاعتبار فقط فيكون مفهوم اعمى مع كمال العدم والاضافة التي شي في نفس الامر فلا يلزم من هذا التمسك كون اعمى اما اعتباريا **قال** عما من شأنه ان يكون بصيرا **قول** جدا اشارة الى اخرج انما اليه مع عدم البصر كالمشرب بها ان يكون بصيرا كالبحر والاشجار وغيرهما فانما عدم البصر لكن ليس من شأنها ان يكون بصيرا **قال** ثم اللفظ انما مفرد واما مركبا **قول** ايراد لفظ ثم هنا اشارة الى قسم اللفظ موقوف متأخر عن بيان دلالات الثلاث

والقدم في أية واحد وإن هذه القوة الأسجلية لم
 على الخفاف اليه من حيث هو مصنف بالانقسام وإما الملازمة التي رويت في تحقيقها
 أن تصور الخفاف للشيء من حيث هو مصنف بدون تصور الشيء وإذا استلزم تصور القدم
 لا القدم والقدم معا على البصر بالانقسام لأن البصر خارج عن الخفية المصنوعة له وهو القدم مع قيد الإضافات
 أن الخفاف عبارة عن عدم البصر عما نشأت أن يكون به غير أن في عدم البصر كالمفصل من كل شيء
 والقدم على البصر بالانقسام لأن البصر خارج عن الخفية المصنوعة له وهو القدم مع قيد الإضافات
 أن الخفاف عبارة عن عدم البصر عما نشأت أن يكون به غير أن في عدم البصر كالمفصل من كل شيء

[illegible]

قال فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين **اقول** المنطوق لا يبحث عن الاضاف من حيث منطوقه بل من حيث المعنى لانها موصولة الى الجملات لكن لا توقف الاستفاد على الالفاظ كما تارة او رد بحث الالفاظ فانه قلت لم تقدم تعريف المفرد على المركب مع ان الاول بحسب لانه القوم المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد وجودية وان الالفاظ انما تعرف بكمالاتها قلت المتبادر منها التقسيم لان قوله لانه ايمان لا يراد به غرضية منفصلة بعيد التقسيم والتعريف يستلزم منه ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الازاد ووجه المفهوم والمفرد بالنظر الى الازاد مقدم على المركب وان كانا بالنسبة الى المفرد لم يوجب العكس واعلم ان المفرد لا يكون في مفهومه سلب الشيء كالعالم فانه عبارة عن مفرد صورة الشيء في العقل والعكس ما يكون في مفهومه سلب الشيء كالعالم فانه عبارة عن مفرد العلم عما يشاء ان يكون عالما

لان المراد من اللفظ مرنا هو لفظ الدال الذي يعتبر فيه الدلالة
فمكون الدلالة بتعريفه من تقسيم اللفظ لان الدلالة كانت
منه لانه اللفظ الدال الذي هو المقسم المقدم على التقسيم
وجزء المقدم عن الشيء والذي كان منه الجزء يكون مقدما عن
ذلك الشيء بالاولى في تأمل لا يقال ان الدلالة جنة اللفظ ومنه
الشيء يكون مانعا عن الشيء ولا يجوز تقديمها عن تقسيم
اللفظ لانه نقول الموصوف هو اللفظ الدال والدلالة اما تقدم
عن تقسيم اللفظ لانه نفس اللفظ فلا يلزم منه تقدم التقيد على
الموصوف اما ان لا يراد به جز منه دلالة على جز بمعنى
اضيف هذا العبارة احتماليين حد هما ان يكون المراد من عدم الازاء
في تعريف المفرد ومن الازاء في تعريف المركب فعلا في فعلية
هذا الاحتمال يكون تقدير الكلام هكذا ان المفرد هو الذي
لا يراد بالجز منه دلالة على جز بمعنى بالفعل والمركب يكون
عكس ذلك فيلزم من ان يكون جميع المركب مفردا قبل اداء
الدلالة وبعد من اجزاها على اجزاء معانها لانه يصدر عليها

فمن

تعريف المفرد ولا يصدق عليها تعريف المركب فلا يكون تعريف المفرد
مانعا وتعرف المركب جامعا وهما واجبان في التعريفات
وثانيهما اني لا احتمال لشيء ان يكون المراد من عدم الازاء في التعريف
فربما يفهم هذا يكون تقدير الكلام هكذا ان المفرد هو الذي لا يراد
بجز منه دلالة على جز بمعنى بالفعل والمركب يمكنه فيلزم من
ان يكون المفرد دلالة لها اجزاء ولا جزاها مثل تلك الاجزاء على تلك
الاجزاء مركبا لانه يراد به جز منها دلالة على جز معانها بالتقيد فيصاق
عليه تعريف المركب مانعا وتعرف المفرد جامعا وهو باطل والجواب
عنه ان المراد من الاحتمالين المذكورين هو الاحتمال الاول وقوله يلزم
ان يكون جميع المركب مفردا قبل اداء الدلالة بعد مانعا من اجزاء اللفظ
على اجزاء معناه قلنا لانهم يزعمون ذلك لاضيف التعريفين مقدرا
نوع لانه ان نقص المذكور فيكون تعريف المفرد على تقدير المقدار المذكور
كذلك المفرد هو الذي لا يراد بجز منه دلالة على جز معناه حين
ارادة المعنى الموضوع له منه ويكون تعريف المركب على تقدير المقدار
المذكور هكذا المركب هو الذي يراد بجز منه دلالة على جز معناه

حين ارادة المعنى المفرد له من هذا المركب فعلى هذا لا يتم الاتصاف
المذكور اصلا فيندفع بهذا الجواب ما قبلنا من احد المفردات يتحقق
بالفاظ غير دلالة على معنى وبالفاظ دالة على معنى بحسب الطبع
والعقل لا تنافي ليست بالفاظ مفردة مع تعريف المفرد صادق عليها
مثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احد ههنا على
الحيوان او على الناطق هذا الدلالة دلالة لفظ الانسان
على الحيوان او على الناطق انما يكون بالتضمن اذا اريد من لفظ
الانسان مجموع الحيوان والناطق ونهم في ضمن هذا المجموع كل
واحد من الحيوان والناطق او فهم احدهما فعلى هذا يكون فهم
الجزء في ضمن فهم الكل فلذلك يسمى تضمنا واما اذا اريد من
لفظ الانسان الحيوان فقط والناطق لا المجموع كان دلالة لفظ الان
انسان على ما لا يتغير بل هو المراد منه مطابقة لا تعينا بل كونه
من قبيل كماله و ارادة الجزء فان الجازات من المطابقة لا
نابوضغ النوعي يوجد فيها والحجارة تبدل على جسم معين
اعتمد عليه بان الحجارة لا تبدل على جسم معين بل تبدل على فردا

قال والحجارة تدل على جسم معين **اقول** فيه نظر لان الحجارة لا تدل على جسم معين
التعيين النوعي لا الشخصي ويدل على النوع المعين وهو نوع لا فردا فقلت الجواب ليس يجوز ان يكون فردا من ازاؤه فكيف يدل
على الجسم المعين وهو النوع المعين فقلت لا وجود للنوع الا في شخص فردا من ازاؤه فاذا كان فردا من ازاؤه النوع مرصدا
فيكون المرصدا والافاض نوع الجود وهو النوع المعين **قال** الاول ان لا يكون له جزء اصلا **اقول** ان القسم الاول من المفرد ان لا يكون للفظ
المفرد معنى جزوا اصلا سواء كان كذلك في نفسه لا في غيره فقلت في قوله الاول ان لا يكون له ان قسم المفرد على الاول نحو ان اذا كان على
الشخص الثاني ومثال الثاني نحو ان اذا كان على النقطة فتقوله نحو على محتمل انها وانما قد يقول علماء لانه اذا لم يكن علما كان سريعا تعقيدا
ككونه فعلا وناظرا

من افراد الجوز فلا يكون مبدول الجز في قوله رايي بالحجارة بمعنى كما قال
الشارح انه معين والجواب عنه ان المراد من التعيين هنا ليس
معينا بشخص بل تعينا نوعي فيكون لا يفتقر الى الجسم الذي في مثال
المذكور ليس الافراد من افراد نوع الجوز من بين سائر الانواع
فان كان الاول هو المفرد وان كان ليلا فهو المركب
لا يقال ان مفهوم المركب وجوي ومفهوم المفرد عدي
والوجودي يكون بالتقدم اولى من العدي لشرفية الوجود
لانا نقول نعم ان الجبال يكون هكذا بالنسبة الى المفهوم لكن هذا
المقام هو مقام التقسيم والتقسيم انما يكون بحسب الذات
وذا المفرد مقام على ان المركب قلنا اقدم المفرد
على المركب نحو قولنا انما قد لفظ يقول علماء لان
ق لو لم يكن على لكان امرأ مؤلفا من لفظ ومن انت الذي
هو فاعلم ان لا يكون مؤلفا فانه قد يقول علماء فان قيل لا يسلم
ان لفظ ق لو لم يكن على لكان مؤلفا لان المركب هو الذي يدل
جز لفظه على جزء معناه وهما لا جزء لفظ فان انت ليس

بالنسبة الى جزء الذي كان معناه خارجا عن المعنى الموضوع كيفية لفظ
 الله سبحانه وتعالى فان معناه شيء لا الالهية فانه خارج عن المعنى
 الموضوع له الذي شخص انساني عند العلم تعالى ان يقول معنى
 البعد كذلك خارج عن المعنى الموضوع له فان معناه شيء لا الالهية
 فانهما خارجا عن المعنى الموضوع له الذي هو الحيوان الناطق مع
 الشخص والبرج ان يكون له جزء ذو معنى ذال عليه لكن
 لا يكون اسما للحيوان الناطق علما لان معناه المائية الا
 نسائية مع الشخص لتعاين ان يقول ينهم مثل القول كون
 مفهوم الشيء جزء عن نفسه فان مفهوم مجموع الحيوان الناطق هو
 جسم نائي حساس متحرك بالارادة شيء لا ينطق فلو كان
 مجموع لفظ الحيوان الناطق علما بشخص انساني كان معناه هو
 نائي متحرك بالارادة شيء لا ينطق مع الشخص فليزم ان يكون
 مفهوم الحيوان الناطق جزء عن مفهوم الحيوان الناطق وهو
 باطل والجواب عنه ان الاول مفهوم للحيوان الناطق المر
 كتب فيه العلم والثاني مفهوم للحيوان الناطق العلم غير المبر

فما

في

وفي كون احدهما جزءا من الثاني لا يلزم كون الشيء جزءا عن نفسه وهو
 ظاهر لا يقال انقسام الفرد اربعة بل هي خمسة لانه
 لو وضع الحيوان الناطق على شخص غير انساني لا يكون واطا
 في الاقسام الاربعة المذكورة بل يكون قسما اخر فيه الاربعة
 المذكورة فلا ينقسم اقسام المفرد في الاربعة لم يوجد له قسم
 اخر لا بنا بقول ان الحيوان الناطق لو وضع لشخص غير انساني
 يكون بعين انقسم الثابت لا يكون قسما خامسا فينقسم اقساما
 المفرد في اربعة فان قيل ان القسم هو الذي يكون معنى لكل
 واحد من جزئية خارجا عن المعنى الموضوع له ايعا كما هو في
 عبد الله علما فان معنى العبد العبودية ومعنى الله الالهية
 وكلاهما خارجا عن المعنى الموضوع له والشخص الانساني
 واما الحيوان الناطق لو جعل علما كذلك النفس مثلا لم يكن
 معنى كل واحد من جزئية خارجا عن المعنى الموضوع له بل يكون
 معنى احدهما داخل في الموضوع له كمنه الحيوان والاخر خارج
 رجا عنه كمنه الناطق فان معنى الحيوان داخل في ذلك

فما

النفس ومعنى الناقص خارج عنه فلا يكون بعين القسم
 الثالث قلنا ان القسم الثالث وهو الذي يكون له
 اللفظ معني ولا يدرى كل الجز عليه سواء كان ذكرا او
 انا في الموضوع له او خارجا عنه فيكون الخامس على ان
 المفرد على تعيين كلي وجزئي فان قيل ان المفرد ينقسم
 الى الكلي والجزئي ولم لا ينقسم المركب اليهما ايضا قلنا ان
 كون المركب كلياً وجزئياً انما يكون باعتبار كون اجزائه كلياً
 وجزئياً فانما يتوقف القسم المفرد على الكلي والجزئي دون
 المركب ونقول قسم المفرد الى الكلي والجزئي لا ينافي
 قسم المركب اليهما فان قيل لو كان احد جزئي المركب كلياً
 والاخر جزئياً مثل زيد انسان فهل يكون مثل هذا المركب
 كلياً او جزئياً قلنا يكون هذا المركب جزئياً فان المركب
 الكلي يجب لكليته ان يكون جميع اجزائه كلياً واما المركب
 الجزئي فلا يجب لجزئيته ان يكون جميع اجزائه جزئياً كمثل هذا
 كور ههنا فان قيل انما جعل المفرد والقسم اللفظ

المفرد

المفرد الى الكلي والجزئي ولم لا يجعل المفرد الحاصل عند التقطع
 مع ان مورد القسم الكلي والجزئي في نفس الامر هو المفرد
 لكن جعل مورد القسم الكلي والجزئي ههنا اللفظ المفرد إشارة
 الى انه يجوز اقامة الدال وهو اللفظ مقام المدلول وهو المفرد
 فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول لا يقال لم لا يجوز
 ان يكون المراد من المفرد مورد القسم وهو نفس المفرد لا
 اللفظ فان المفرد يتصف بالمفرد والمركب كما يتصف بهما
 ثانياً وبالعرض وفي اتصافهما بالكلي والجزئي كان اللام
 بالكل لا ينافي ان يقال ان الجزئية بان المراد من المفرد في
 مورد القسم هو اللفظ دون المفرد لان البحث ههنا
 انما يكون في اقسام اللفظ وايضا يدل الضمير في قوله
 نفس تصور مفهومه على ان مورد القسم ههنا هو
 اللفظ دون المفرد واللا بد ان يكون المفرد مفهوم
 وهو بالكل لانه انما ان يكون نفس تصور مفهومه
 هذا دليل على المفرد في الكلي والجزئي فيقال ان يقول يعلى

في حقيقة

تقدير هذا المحرر يلزم عدم جواز تقسيم المفرد الى الكلي الجزئي
لان المفرد الذي هو مورد القسمة ولو كان كليا لا يجوز ان
يكون الجزئي قسما منه لان الجزئي لا يكون قسما من الكلي ولو
كان جزئيا لا يجوز ان يكون كليا قسما منه لان كل واحد من
الكلي والجزئي يتحقق مباينا بل لا يوجد قسما من الاجزاء اصلا
والجواب انه ان معنى قوله المفرد اما كلي او جزئي هو ان المفرد
على احد هذين القسمين ولا يخرج عن احدهما ومحصل ان المفرد
الذي هو مورد القسمة ليس المفرد في نفسه لكن لو وجد
لكان اما بوصف الكلي او بوصف الجزئي وحال جميع
التقسيمات هكذا فان قيل لم اعترض بهذا التفصيل في هذا التقسيم
ولم تنعوض في التقسيم الذي قبل هذا التقسيم قلنا انما تنعوض
لهذا التفصيل في هذا التقسيم لان الغية لان هذا التقسيم مقصود
بالذات لا الغية اما ان يمتنع نفس تصور مفهوم اي
من حيث انه مقصور ان تصور هو حصول الشيء
في العقل وهو على نوعين احدهما ان يكون حصوله في العقل بطر

يكون

بني الاجزاء وهو الذي يكون حصوله في العقل بنفسه لا يشيخه وطله
كحصول العلم والمعلم وسائر الكميات النفسانية فان حصولها في
العقل يكون بنفسه والعلامة لحصول هذه الاشياء بنفسها في العقل
ترتب اثرها لوجودها الذاهي والثاني ان يكون حصوله بشيخه وطله
لانفس حصول النار والماء والوطب واليابس وفان حصولها
العقل ليس بنفسها بل بالشيخ والطل والعلامة لحصولها في العقل
بالشيخ لانفسها عدم ترتب اثرها عند وجودها في العقل لا اثر
النار كالحارة مثلا لا يوجد في العقل عند وجود النار في العقل
وكذا لا يوجد برودة الماء في العقل عند وجود الماء فيه وكذا
حال سائر المذكورات فانما اذا تصور بالنار والماء و
الوطب واليابس فانها حصلت في ذهنا شيخيما اي بوجود
غير اصلي ولم يوجد في الحارة والبرودة واليبوسة لا
فان الحالات المذكورة انما ملزم لوجودها الاصلية اي
الحازية لا بوجودها الذاهي والاي لم ان تحرق النار ذهنا
عند حصولها فيه وليس كذلك وانما في المفهوم بقوله من حيث

العقل

انه متصور ليعلم ان المانع عن وقوع الشك في تعريف الجزئ به
 نفس المفهوم من حيث انه متصور لا بنفس التصور وكذا اعم
 المانع من وقوع الشك في تعريف الكل في نفس مفهوم الكل
 من حيث انه متصور لا بنفس تصور ولو لم يقل من حيث انه متصور كان
 المبادر الى المفهوم من عبارة ان المانع من وقوع الشك في نفس
 التصور في تعريف الجزئ وكذا اعم المانع في تعريف الكل فلما قال
 من حيث انه متصور علم ان المانع هو نفس المفهوم من حيث انه متصور
 قوله هو الجزئ اقول ان قيل ما الفرق بين الجزئ والجزء
 قلنا ان الجزئ لا يجب ان يكون داخل في شيء كزيد مثلاً فانه جزئ
 وليس بداخل في شيء والجزء هو الذي يجب ان يدخل في شيء
 كزيد مثلاً في قولنا زيد عالم فان زيدا من حيث انه جزء من هذا
 الترتيب يجب ان يدخل فيه لا يحتاج هذا الترتيب بدونه
 قول زيد وكذا الفرق بين الكل والكل فان الكل يجب ان يدخل
 فيه شيء والكل بخلافه وفيه شيء لان الكل قد يطلق على الشيء الذي
 ليس بركب من شيء كما يقال الخبيث البسيط لا جزء له قد يكون

جوهر الكلمة فاعلم ان كل شيء لم يدخل فيه شيء فينبهوا
 والجواب عنه ان شيئ البسيط وان لم يكن فيه شيء في نفس
 الامر لكنه يجوز ان يكون فيه شيء فرضا او هما والا فلا ينبغي قوله
 كلمة في قوله قد يكون شيء جوهر الكلمة مطلقا والمانع الذي
 يلزم بالتصور لان في الكلمات ما يمنع من الاشتراك بين
 امور متعارفة بالبطون الخارج كواجب الوجود فان قيل خارج
 يقطع عن الشك فيه **فقال** ان يقول امتناع الشك بين
 امور متعارفة في الواجب بالبطون الخارج لا ينبغي كلمة الواجب
 وان لم يكن التصور عند كونه مفهوم الكل في مفهوم الكل
 يكون على تقدير عام ذكر التصور في مفهوم الكل كذا الكل
 ما لا يمنع نفس تصور مفهوم من وقوع الشك بين شيئين
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية عند اي من مفهوم الكل ويكون
 مفهوم الجزئ بخلاف مفهوم الكل فلا يحتاج الى ذكر التصور
 في تعريف الكل والجزئ والجواب عنه ان ذكر التصور في
 مفهوم الكل والجزئ انما يكون على تقدير عام ذكر قوله

مع قطع النظر عن الامور خارجة في تعريفها فاعلم ان الشبهة
لو لم يتركها التصور في مفهوم الكلي والجزي لكان مفهومها
كان الكلي لا يمنع مفهومه من وقوع الشبهة بين كثيرين فيه
والجزي بخلافه فاعلم ان التقدير يحتمل ان يكون مفهوم
الكلي الجزي مستقلا في عدم المنع والمنع عن الاستدراك
بين كثيرين ولا يستقل بالغير ومفهوم الواجب مع انضمام
الغير مثال دليل خارج يمنع وقوع الشبهة فيه فيلزم ان يكون
الواجب جزييا مع انه عند التطبيق على فحتاج الى دفع فاذا
انما حال اي قيد التصور فان قيدا في تعريف النفس في تعريف
الكلي والجزي يحجب عن قيد التصور لانه اذا قبل الكلي مالا
يمنع نفس مفهومه من وقوع الشبهة بين امور متعددة
والجزي ما يمنع نفس مفهومه من وقوع الشبهة بين امور متحدة
فهذا التقدير لا يحتمل ان يكون المنع من الشبهة المفهوم
مع انضمام الغير بل يحتمل ان المنع من نفس المفهوم فقط
فلا يحتاج الى قيد التصور لانه قد لا ينضم قلنا ان قيد

انضمام

النفس

النفس لما يعينه تعريف الكلي والجزي بعد اعتبار التصور فيه
فانه لو لم يعينه النفس مع التصور في تعريف الكلي والجزي يحتمل
ان يخرج المفهوم المتصور من حيث انه متصور من وقوع الشبهة
بين كثيرين مع انضمام امر خارج اليه فعلم ان يلزم ان يكون بعض
الكلي جزييا كواجب الوجود فيحتاج الى قيد النفس مع التصور ولما
يل ان يقول ان التصور اذ ذهني والامر اذ ذهني من حيث انه ذهني
يمتنع انضمامه الى امر خارجي فلا يحتاج الى قيد النفس لانه قد لا ينضم
قوله والامر تفوقه دليل ثبات الوحدة **اقول** يعني ان
مفهوم الواجب مع قطع النظر عن الخارج لو كان عند العقل متبع
الصدق على كثيرين مع انه ان العقل يجوز حيدته على كثيرين لم يحتاج
في ثبات وحدانية الله تعالى الى دليل خارج فانه على ذلك التقدير لا يوجد
شخص ذو عقل نيك له وحدانية الله تعالى حتى يحتاج في ثباتها الى
دليل خارجي مثل قوله تعالى قل هو الله احد وقوله تعالى لو كان لهما الهة
الا لله لفسدتا والحال ان لا يحتاج في ثبات وحدانية الله
تعالى بان مقدره ان العقل يمنع صدق مفهوم الواجب

على كثير عند قطع النظر عن الدليل المجازي في اثبات
وحدة الية الى دليل خارجي الكلي تقسيم الى قسمين ذاتي
لان امان ان يكون داخلا في حقيقة جزئية او لا يكون داخلا فيها
لما فرع عن مباحث الالفاظ شرع الان في مباحث المتكافؤ
الكليات الخمس قال الكلي تقسيم الى قسمين اه والناسب في
بيان حصر الكلي في الذاتي والعرضي ان يقال الكلي تقسيم الى قسمين
ذاتي وعرضي لانه امان ان يكون خارجا عن حقيقة جزئية او لا فان
كان الاول هو العرضي وان كان الثاني هو الذاتي والذاتي امان
ان يكون نفس حقيقة الجزئيات او داخلا فيها وان كان الاول
هو النوع وان كان الثاني هو النوع امان ان يكون مقولا في جواب
ما هو اذ في جواب اي شئ هو في ذاته وان كان الاول هو النفس
وان كان الثاني هو العقل ووجه مناسبة هذا البيان بيان حصر
الكلي في الذات والعرضي عن بيان الشارح هو ورواياته
على بيان الشارح بنفس حقيقة الجزئيات دون هذا البيان اما الاجابة
بنفس الحقيقة فلان الحقيقة كلي مع انه يمتنع ان يكون ذاتيا وعرضيا

على تقدير بيان الشارح الذات والعرضي اما اقتناع كون الحقيقة
ذاتيا على تقدير بيان الشارح الذات والعرضي فلانه لو كانت
الحقيقة ذاتية على هذا التقدير بلهم وفول الشئ في نفسه لان
الذات على ما قسمه هو الذي يدخل في حقيقة جزئية واما اقتناع
كون الحقيقة عرضيا فلانه بلهم خروج الشئ عن نفسه على تقدير
كونها عرضيا لان العرضي على ما قسمه الشارح هو الذي يكون خارجا
رجا عن حقيقة جزئية فلو كانت الحقيقة عرضية بلهم خروجها
عن نفسها وهو باطل ايضا واما على تقسيمنا الذات والعرضي
الحقيقة ذاتية ولا بلهم وفول الشئ في نفسه لان الذات
على ما قسمناه هو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية وما لا
يكون خارجا عنها يحتمل ان يكون نفس الحقيقة او داخلا فيها
ولا بطلان فيه بل يوجب التساؤل اني بياننا الذاتي والعرضي
تقديم العرضي على الذاتي لكن دفعه ظاهر وهو ان بحث
العرضي قليل بحث الذاتي كثير والقليل يكون بالتقدم او
بوجه اخر يكون تقديم الذات اولى لان الذاتي ما نفس الذات او

جزئتها والعرضي ما رضى خارج عن الملائمة وموقوف
عليها والموقوف يكون متاخراً عن الموقوف عليه لا يقال
في هذا الدليل نظر لانه يفيد وجوب تقديم الداء على العرضي
وهو مخالف لقوله يكون تقديم الداء في قوله لا بانقول كون
الداء موقوفاً عليه للعرضي بحسب التحقيق لا يستلزم تقديم بحسب
الداء على بحسب العرضي بل يكون تقديم بحسب الداء في الواقع
ليكون جثتها مناسبا لثقلها مع جواز عدم المناسبة
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانبياء الطاهران
لفظ النسبة هنا اشارة الى ان يكون الكافي جنساً ونوعاً وفعلاً
وخاصة وعضواً عاماً كان من الامور الاعتباري فان الحيوان
مثلاً بالنسبة الى الانسان جنس واهل فيه وبالنسبة الى الناطق
عضو عام وكل ما كان حاله كذلك فهو من الامور الاعتباري
فبحسب عليه حال سائر الكائنات فان حقيقة زيد وعمر
وبكر الانسان والحيوان داخل فيه لكونه مركباً من الحيوان
الناطق لو كانت حقيقة زيد وعمر وبكر الانسان في ان

يكون

يكون زيد وعمر وبكر جزئيات للانسان والمعروف من قوله فان
ن كان داخل في حقيقة جزئياته كانت الجزئيات المذكورة جزئيات
للكل الذي داخل في حقيقة بقرته رجوع القيمة في قوله جزئياته
الى الكل الذي داخل في الحقيقة والحواب عنه ان يكون الجزئيات المذكورة
جزئياتاً حقيقة لا باعتبار كونها جزئيات للكل الذي داخل فيها فان كان زيد وعمر
وبكر جزئيات للانسان التي حقيقة لا في كونها جزئيات للحيوان الذي داخل
في الانسان فان جزئيات الشيء هي ما صدق ذلك الشيء عليه فان
ن زيد وعمر وبكر من افراد الانسان ما صدق للانسان و
الحيوان ايضا وكذا حال سائر الكائنات وان لم يكن
داخل في حقيقة جزئياته بل كان خارجاً عنها فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمر وبكر الخ
بمعنى الانسان لا يقال ان جزئيات الضاحك ليست هي جزئيات
الانسان بل زيد وعمر وبكر وبغيرها من سائر الافراد الانسان في
من الضحك بل هي محركات مخصوصة منصفة بالضحك وهي غير افراد
الانسان فيكون جزئيات ضاحك فيه جزئيات الانسان لانها

الات

انما لانسان ان الصا حكايت المخصوصة ليست من افراد الانسان بل
 بل نفس بعض افراد الانسان فيكون جزئيا الصا حكايت هي بعينه هي
 جزئيا الانسان لا يقال ان زيد الباكى فرد الانسان ولا يكون فردا
 لها حكايت فكيف يصح الحكم بان افراد الصا حكايت هي افراد الانسان
 بعينه لا يقال ان زيد الباكى كما يكون فرد الانسان يكون فردا للصا حكايت
 بالحق فلا فساد فيه او نقول بلهزم كون جميع افراد الصا حكايت
 بعين افراد الانسان ان يكون جميع افراد الانسان افراد الصا حكايت
 حكايت حتى يلزم ان يكون زيد الباكى فردا للصا حكايت حتى يلزم اجتماع
 الصا حكايت الباكى انه مركب من الحيوان الباقى فقط
 ان في كره فقط منها انما يكون لدفع وهم وهو يجوز تركيب الانسان
 من الحيوان الباقى والصا حكايت بها فيكون الصا حكايت داخلية في
 الانسان كالحيوآن والباقى فدفع هذا الوهم بقوله فقط
 فبقية انه خارج عنه يعني بقية من صلا جزار الانسان
 في الحيوان والباقى بقوله فقط ان الصا حكايت خارج عن الانسان
 وعلى هذا لا يكون نفس الما بعينه ذاتية يعني على غير

كون

كون الذاتى داخلية حقيقة جزئية لا يكون الما بعينه ذاتية ولا يلزم
 دخول الشئ في نفسه وهو محال فان الانسان مثلا ما بعينه زيد
 عمرو وغيرهما من افراد الانسان فلو كان الانسان داخلية ما بعينه
 هذا الافراد يلزم دخول الانسان في نفسه وهو محال فظهر ان
 الما بعينه وعنى لان الما بعينه كذا وكذا منه في الذاتى والبعضى فلما لم
 تكن الما بعينه ذاتية لزم ان يكون عيشة بالسيرة والتعب فعملها
 يكون البعضى ما لا يكون داخلية حقيقة جزئية فانه اعم من ان يكون
 نفس الحقيقة او خارجا عنها والام يكن الباكى منحه في الذاتى والبعضى
 بل كون من العريضات لانها مخالفة للذاتى بذلك التفتية
 فيه نظر لان العرض عند هذا الشارح ما يكون خارجا عن حقيقة
 جزئية فانه قال قبل هذا القول فان لم يكون داخلية حقيقة جزئية بل
 كان خارجا عن حقيقة جزئية فعملها لو كانت الما بعينه من العريضات لزم
 خروج الشئ عن نفسه وهو باطل لا يصلح ان الما بعينه كما لا يجوز
 ان يكون ذاتية عند الشارح لا يجوز ان يكون عيشة عند الذاتى
 عند ما يكون داخلية الحقيقة والبعضى ما يكون خارجا عن فعل

هذا يجب على الشارح ان يضم الكلي بالنسبة الى الماهية على ثلثة
اقسام بان يقول ان الكل في النسبة الى حقيقة جزئية لا يخرج
ان يكون نفس الحقيقة او داخلها او خارجا عنها فان كان الاول
فهو النوع وان كان الثاني فهو البدل وان كان الثالث فهو عرضي
واما عند المصحح يجوز ان يكون الحقيقة من العرض لا من البدل لان الذي
عند المصحح ما يكون داخل في حقيقة جزئية فلو كانت الحقيقة عن
ذاتية لزم دخول الشيء في نفسه وهو باطل في العرض عنده ما كان
اي بخلاف الذي ابي والعرض عند المصحح لا يدخل في حقيقة
جزئية سواء كان نفس الحقيقة او خارجا عنها فعلى هذا يجوز
ان يكون الحقيقة عند المصحح من العرض لكن المصحح جعل الحقيقة قسما
من الذي لما سيجي بان قال الذي انما يقول في جواب ما هو
بحسب الشك في الحقيقة وهو الجنس اما بقول في جواب ما هو
الشك في الحقيقة مع وهو النوع وهذا العلم كما هو نفس
الحقيقة فيلزم دخول الشيء في نفسه وهو مع التزم لان يقال
ان هذا التقسيم مبني على ما يقال الذي على ما ليس بعرضي

وقد يقال الذي على ما ليس بعرضي ذكره
التعليق منها اشارة الى ان هذا المعنى الذي في غيره غير من هذا العلم انه
لذي معنى وللعرضي ايضا معنى اما المعنى الاول للذات فهو ما
يدخل في حقيقة جزئية وهذا المعنى اخص مطلقا من المعنى الثاني
وهو ما ليس خارج عن حقيقة جزئية ووجه عموميه هذا المعنى الثاني
لذي معنى الاول له هو دخول نفس الماهية في الشك دون
الاول اما المعنى الاول للعرضي في عبارة المصحح هو ما ليس
بدخل في حقيقة جزئية وفي عبارة الشارح ما يكون خارجا عن
حقيقة جزئية والمعنى الثاني للعرضي في عبارة ما يكون خارجا عن
حقيقة جزئية فيكون المعنى الاول في عبارة المصحح اعم من الثاني وفي
الشارح مساو بانه فيكون نفس الماهية ذاتية نكون
الماهية ذاتية على تقدير كون الذي ما ليس بعرضي اي
ليس خارج عن حقيقة جزئية وهذا التعريف يصدق على نفس الماهية
وعلى ما هو داخل فيها فتكونان ذاتين لا يقال ان الذي هو المشتب
الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والآخر انقسام الشيء

الى نفسه وهو باطل منش - هذا التسوأل هو ان
 الما يمتد ذات والذاتي هو المنسوب الى الذات فلو كان
 نت الما يمتد ذاته لزم انتساب الما يمتد الى نفسه وهو باطل
 بطلان انتساب الشئ الى نفسه فلو وجب المغايرة بين المنسوب
 والمنسوبة بالذات مثل جال بعد ادى فان لم يجل فلو المنسوب
 المغايرة بالذات والمنسوب اليه للبعد اذ الذي هو المنسوب
 اليه لانا نقول في التسمية اي تسمية الما يمتد ذاته لنت
 لغوية جتي يلزم ذلك الذاتي للغوي هو الشئ المنسوب
 الى الذات بل بما يمتد اصطلاحه الذاتي الاصطلاح
 هو الذي ليس بوضي ومن هذا لا يلزم من كون الما يمتد ذاته انتسابا
 للشئ الى نفسه لان معنى الانتساب ههنا فيه ملحوظ بل الملحوظ هو
 كون الما يمتد غير عني لا يقال ان المراد من الذاتي ههنا هو الذي
 اللغوي ومع هذا لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه من كون الما يمتد
 ذاته لان المنسوب ههنا على ذلك التقدير هو الذي الذي
 يكون عن الما يمتد من حيث هي هي والمنسوب اليه هو الما يمتد

المراد

المعروف بالمراد و انتسبنا فلا يلزم من كون الما يمتد ذاته
 انتساب الشئ الى نفسه لانا نقول ان اريد من الما يمتد المعروف
 نفس الما يمتد مع قطع النظر عن هو ارضها يكون عن الما يمتد من
 حيث هي هي فعلى هذا لو كانت الما يمتد ذاته يلزم انتساب
 الشئ الى نفسه وهو باطل وان اريد منها نفس الما يمتد مع عواضها
 فلا يكون تلك الما يمتد حقيقة مشتركة بين جميع الجزئيات والكلام انما
 يكون في تلك الحقيقة لان الكل انما ينسب الى تلك الحقيقة المشتركة
 في قوله الكل اذا نسبت الى حقيقة جزئية وفيه نظر فلا يرد
 ذلك يعني لا يرد التسوأل بانتساب الشئ الى نفسه على تقدير
 كون الما يمتد ذاته بحسب الاصطلاح لان الذاتي الاصطلاح هو
 الذي لا يكون علة بالحكم بالمنسوب الى الذات جتي يلزم انتساب الشئ
 الى نفسه هذا شروعي في بيان الكليات الخمس يعني ان قولنا
 والذاتي انما يقع في جواب ما هو بيان للكليات الخمس كذا
 اي كليات الكليات ذاتي واي كليات ههنا عني واعلم ان الذي
 اما جنس او نوع او فصل بيان هذه الكليات بثلاث تقع على

هذا الترتيب لكن الواجب ان تقدم الفصل على النوع كما
 نجد لان الفصل جزء من النوع كالجنس وجزء الشيء بحسب ان يكون
 مقادما على الشيء فيكون الترتيب على مقتضى الحال وهو ان يما
 الكلام اما جنسا او فصلا او نوعا اما تقدم الجنس على الفصل مع
 افتقار ان للنوع مع فلا ان الجنس ما يكون الا بشتة اكتب
 والفصل ما يكون لا امتياز به وما يكون الا بشتة اكتب بحسب ان يما
 على ما يكون لا امتياز به لان لا امتياز انما يكون بعد الاشتراك
 فمن هذا تقدم الجنس على الفصل اما تقدم الجنس على النوع فاما الجنس
 جزء من النوع وجزء الشيء يكون مقادما على ذلك الشيء فمن هذا تقدم
 الجنس على النوع كما علم قبله وانما لم تقدم الشبانح الفصل على
 النوع بل تقدم النوع على الفصل لانه لم ينط الى كون الفصل جزء
 من النوع وكون النوع مركبا من الفصل حتى تقدم الفصل على
 النوع بل ينط الى بشتة اكتب النوع بالجنس في المقول في جواب
 ما هو ولهذا اعتب الجنس النوع دون الفصل لا يقال بلزم من
 كلمة او ان يكون كون احد هذه الامور الثمانية اعني الجنس

والنوع والفصل انما يتباين كون الاخيرين ذاتيا لان كلمة او في
 قوله الكلام اما جنسا او نوعا او فصلا للتشكيك ومعنى الاول التشكيك
 ههنا هو انه ان كان احد هذه الامور الثلاثة المذكورة ذاتيا لا يكون
 غيره ذاتيا وكذا اني سابه الموضع لانا بقول لا نسلم ان كلمة
 او ههنا للتشكيك بل هو للتفريق فلا محذور ههنا ومعنى او النوع
 ههنا هو ان يكون كل واحد من الامور الثلاثة المذكورة ذاتية لكن
 لا يجوز جمعها من حيث ان كل واحد احدهما نوع من الكلام والالم يكن
 كل واحد احدهما نوعا به بل كما لا يجوز الجمع بين القسمة المتعينة والشيء
 طية التي ههنا نوعان من القسمة المنطوق وكذا ان في جميع مواضعه
 لا يقال ان الجنس كالجيو ان مثالا والنوع كالانسان والفصل
 كالناطق قد جمعوا في شئ واحد كزيد مثالا فانه يصدق على
 زيد انه حيوان وانسان وناطق لانا بقول ان صدق الحيوان
 على زيد ليس من حيث الجنسية وصدق الانسان على ليس
 من حيث النوعية وصدق الناطق على ليس من حيث الفصلية والاما
 بلزم ان يكون زيد جنسا ونوعا ونصلا وهو باطل بالضرورة

لأنه ان كان مقولاً في جواب ما هو بحسب السنته كنه المحنة
 اهـ هذا دليل على ان الجنس والفصل في النوع
 فانه اذا قيل عن الانسان والعنس بما هما كالحيوان جواباً
 عنهما لا يقال هذا القول مخالف بما سبق من ان الجنس
 يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو لان الجنس منها ليس مقولاً
 في جواب ما هو بل هو مقول في جواب سؤال بما هما لان مقول
 ان المراد من قوله ان الجنس يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو انه
 مقول في جواب ما هو مقابل للسؤال الذي يكون ما يتي شي
 فكما ان السؤال بما هو يكون مقابلاً للسؤال الذي يكون ما يتي شي
 هو يكون السؤال بما هما وبما هم ايضاً مقابلاً للسؤال الذي
 يكون ما يتي شي هو فلا مخالفة هنا بما سبق وكذا الحال في النوع
 فانه كما يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو يكون مقولاً في جواب
 سؤال بما هما وبما هم واذا قيل عن كل واحد من الانسان
 والعنس لم يصلح ان يقع جواباً اذا قيل عن كل واحد من الانسان
 والعنس بما هو فقط لم يصلح الحيوان ان يقع جواباً منه لان المطلوب

من هذا السؤال فما يكون تمام حقيقة المسئول عنه والحيوان في
 ليس تمام حقيقة كل واحد من الانسان والعنس فلا يصلح الجواب
 عن كل واحد منهما اذا فرقت الانسان بالسؤال
 فقول ما هو في جوابه ليس الحيوان الناطق لكونه تمام ما عليه
 والمعتوم من هذا القول ان المقول في جواب ما هو وهو لا
 يكون الا الحد التام وهو منقوض بالحد الناقص فانه يكون مقولاً في
 جواب ما هو مع انه ليس تمام ما عليه المسئول عنه كما قال
 الشارح في بحث القول الشارح لبيان الحد الناقص فانه اذا قيل
 عن الانسان بما هو واجيب بانه جسم ناطق كالحده ناقصاً
 فعلم منه ان الحد الناقص يكون مقولاً في جواب ما هو كما كان
 الحد التام مقولاً في جواب ما هو ويرسم الجنس في هذا
 شروع لتعريفات الكليات متعاقبة على ترتيبها في
 سابقاً اجمالاً وانما قال يرسم ولم يقل ويجز يعرف او غير ذلك
 من العبارات مثل هو ويقال شارحاً لان التعريفات المذكورة
 هي من الكليات الخمس بسوم لا غير لان المقول به المذكورة يفي

هذه التوقيعات عارضة للكليات والتعريف بالعارض
 انما يكون نوعا باله اسم فلهذا قال يرسم ولم يقا غيره
 من القنار كاني ناي لا طائل حنة وجه الزيادة
 ان لفظ مقول على كثير يدل على ما يدل عليه لفظ كاني فان
 لفظ كاني ايد بالاطال حنة لعدم الاحتياج اليه وفيه نظر من
 وجوده الاول في الابدان انما يحصل لفظ مقول على كثير من
 وهو للزيادة اولى من زايادة لفظ كاني البتة ان لاله لفظ
 مقول على كثيرين على ما يدل عليه لفظ كاني انما يكون بالالتزام
 والذاته الالتهامي غير معتبر في التوقيعات فلا يكون لفظ كاني
 زايده كما لا يكون لفظ مقول على كثير زايده والثالث
 ان لفظ كاني انما كان زايده لو كان المراد منه ما هو معنى قوله مقول
 على كثيرين بعينه وليس كذلك لان المراد من لفظ كاني هو كونه
 الشاملة بجميع الكليات من قوله مقول ما هو كونه متعلقا في
 الجار والمجرور بعينه قوله على كثيرين فلا زايده منها والجواب عن
 الاول نعم ان الابدان انما يحصل بقوله مقول على كثيرين كقول

على كثيرين في مقام التفصيل ولفظ كاني في مقام الاجمال وما
 يكون في مقام التفصيل فهو مدح من الذي يكون في مقام الاجمال
 جمال فيكون لفظ كاني ابا او عن البتة لا ينسب ان الذاته الالتهامي غير
 معتبره في التوقيعات وانما لم يعينه لولم يكن مشهورا وانما
 اذا كانت مشهورة يكون معتبره وذاته قوله مقول كثيرين
 معنى كاني مشهورة فيكون معتبره وهذا فيكون لفظ كاني ايد بالاطال
 حنة كما قال الشارح لكن البناء من عبارة الشارح ان السبب
 لزيد لفظ كاني قوله مقول بدون قوله على كثيرين بقية قوله
 مقول جنس متداول للجنس والكليات وهو غير مقول لان مقول لعم
 من كاني لان مقول متداول للجنس والكليات بخلاف كاني لانه لا يتداول
 الجزئي والاعم لا يعيد معنى لا يكون لفظ مقول معنيا لفظ
 كاني بل المعنى ما هو لفظ المقول مع قوله على كثيرين وعن الثالث
 ان قوله مقول يفيد الجنسية والمتعلقة للجار والمجرور بعينه
 قوله على كثيرين فلا حاجة الى قوله كاني بل كان زايده بالاطال حنة كما
 قال الشارح مقول متداول للجنس والكليات

ان الجزئي من حيث انه جزئي لا يكون مقولا اجلا فكيف
 يتناول قوله بقول الجزئيات والجواب منه ان الجزئي وان
 لم يكن مقولا من حيث انه جزئي لكن يكون مقولا لو كان مقولا
 على وجه كلي مثل قولنا هذا زيد فزيد جزئي حقيقي ونعم هو كسب في الظ
 لكن المطلوب في الحقيقة ليس زيد بل المستعمل فيكون تقدير الكلام هذا
 سمي بزيد وانما لم يكن زيدا محمولا لان زيدا ذات والذات
 لا يكون محمولا لان المحمول لا يكون الا مقرونا كما بين في موضعه
 فيكون المراد من المسمى الذي وقع محمولا مقرونا كليا لا بقا
 لو كان المسمى المذكور كليا يكون المحمول هنا كليا لا جزئيا لا يفتقر
 ان كونه المسمى ليس مستقلا في نفسه بل هو وجه للجزئي فيصدق على الجزئي
 بهذا الوجه انه بقول لا يقال ان كان مقولا جنبا للجنس بل يزم ان
 يكون للجنس جنس وهو باطل اما الملازمة فتأمر وانما بطلان ان
 فلان الجنس عام شامل لجميع الاجناس وجنس الجنس لا يشمل
 شيئا من الاجناس بل هو مختص بالجنس فلو كان للجنس جنس يلزم
 تعريف الاعم بالافضل وهو باطل كما بين في التعريفات

لانا نقول ان الخصوصية انما يرض للجنس باعتبار اضافته الي
 للجنس اما باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الاضافة فليس
 باخص من الجنس بل هو مساو له وخصيته للجنس انما يكون با
 اعتبار ذاته فقط فعلى هذا لا يلزم تعريف الاعم بالخص
 بالخاص يخرج النوع لكون مقولا على كثر من متفقين بالحقائق
 قوله بالحقائق باطلا لجمع في قوله متفقين بالحقائق في الاتفاق لانهم
 الا ان يقال ان الالف واللام في الحقائق يجعلان في حكم المفرد
 فيكون تقدير الكلام متفقين بالخصية وقوله متفقين بالحقائق كما
 يخرج النوع عن تعريف الجنس يخرج الفصل القريب وخاصة لكن
 لما كان الفصل القريب شبة كالفضل البعيد في كونه ممتدة اذ انما
 وكذا خاصة النوع تشارك خاصة الجنس في التعريف والفصل
 البعيد وخاصة الجنس لم يخرج بهذا القيد المذكور عن تعريف الجنس
 بل يخرج بان البعيد الاخر فكل القريب وخاصة النوع عليه ما يكون
 خروج كلنا بقيد واحد منه وان كان كذلك مقولا في جواب
 هو يجب الشك في الخصوصية معا فهو النوع لانا نقول

ان الشك في بيا في الخصوصية والخصوصية ينافي في الشك فكيف
يكونان معاً في زمان واحد والجواب فيه ان المعية ههنا
ليست زمانية بل هي بمعنى الصلاحيه يعني ان النوع يصلح ان يجاب
عن السؤال الذي كان بحسب الشك في زمان كما قال زيد وعمرو
وبكر كان الجواب لا انسان وعن السؤال الذي كان بحسب الشك
في زمان اخر كما قال زيدا فكان الجواب لا انسان ايضا او بقوله
ان المعية ههنا زمانية فلا مجال لانه اذا قيل شخص في زمان من
زيد ماله في زمان اخر عن عمرو وبكر وخالد ثم اجاب الجواب كلاً
السؤالين بلغة واحد بان يقول الانسان فيكون الانسان جواباً
بحسب الشك والخصوصية معاً معية زيدا او يقول جاز ان يكون
النساء بل شخصين احدهما اسميل بحسب الشك بان يقول ما زيد
وعمر وبكر وخالد واسميل بحسب الخصوصية بان يقول ما زيد و
يقول الجواب جاز ان الانسان فيكون الانسان مقولاً في جواب
ما هو بحسب الشك والخصوصية معاً معية زمانية ايضا فلا محالة
فيه لانه اذا قيل عن زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم

هذا دليل لكون الانسان مقولاً في جواب ما هو بحسب
الشك واذا قيل عن زيد فقط كان الجواب لا انسان
ايضاً تمام ما يثبت الخصوصية هذا دليل لكون الانسان
مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية لقائل ان يقول
لا نسلم ان الانسان مختص بزيد مختص بالانسان والجواب
عنه ان المراد من هذا القول ان الانسان تمام ما به متعينة
هذا الجواب للسؤال الذي كان من زيد او نقول ان المراد من
هذا الاختصاص هو اختصاص زيد بالانسان كما يقال في
النحو ان المندوب مختص بواء الخيال ان المختص هو الواو عند ذن
وهنا كذلك ومصل الجواب الاول ان الخاصية على قسمين احدهما
خاصة بطلقة وهي التي يختص بحقيقة واحدة والثانية اضافية وهي
التي لا يختص في نفس الامر بل بالنسبة الى الغير والمراد بالاختصاص
ههنا هو القسم الثاني فلا يرد المنع مقول على كثير من محققين
بالعدد دون الحقيقة ان المراد من هذه الكثرة هي افراد
النوع الحقيقي

كافراد الانسان مثلاً فانها موجودة في الخارج كزبد و عود
وكبر و غيره او موجود في الذات في الخارج كاذاد
الغفار غير موجودة في الخارج بل موجودة في الذات وكل فرد من
افراد نوع واحد معاير لفراد آخر من هذا النوع المذكور شخص
وان كان في عينها فان فرداً واحداً من افراد الانسان كزبد
مثلاً معاير لسايرة من افراد الانسان بالتشخص و عينها في
الحقيقة النوعية اعني بها الحيوان الناطق فان جميع افراد الـ
نسان واحد في هذه الحقيقة فلذلك قال في بعض النسخ بالعدد دون
الحقيقة اعني المقول في جواب ما هو اي شئ هو في
ذاته هذا التفسير زائد لعدم الاحتياج اليه تامل
ولو قال وفي الوجود لكان التوحيب يشمل ليدخل فيه
الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
لغاية ان يقول لو جاز تركيب الماهية من امرين متساويين او
امور متساوية اي امور متساوية في العنوم والخصوص قد
المصالح كان المتساويين على الشرائح ان يقول في مكان قوله ولو

قال وفي الوجود لكان التوحيب يشمل عليه اي على المقص
ان يقول وفي الوجود لكان فيه اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين
او امور متساوية والامر يكون توحيب الفصل ما هو باقل
وان لا يخرج عن تركيب الماهية من امرين متساويين او امور
متساوية لكان قوله لو قال وفي الوجود لكان التوحيب يشمل
غير مقول لانه علم ذلك التقدير بلزم ان يكون توحيب الفصل غير
مباين تماماً مثال الماهية المركبة من امرين متساويين كالالف
مثلاً فانه لو فرضنا ان ماهية مركبة من و الذين هما
ويان في العنوم والخصوص فردياً يعني ليس احدهما قابلاً
كالجنس والآخر خاصاً كالافضل لثمة الماهية عن المشاركة بالجنسية
بل يكونان متساويين في كون كل واحد منهما ماهية الماهية عن
الغير في الوجود فيكون كل واحد منهما فضلاً عن الماهية عما يشاء
اكتفاء في الوجود لان الوجود الحاصل لهما ماهية من و لا يؤثر
في الغير بل يخص به ماهية وفيه نظر لانه لو متيز كل واحد من
و ماهية عما يشاء لكان في الوجود فلا يخفى انما ان يكون كل واحد منهما

مميزة الماهية عن جميع ايشاء كها في الوجود او عن بعضه دون
 بعض وكلاهما باطل انما بطلان الاول فلانه لو مية ماهية
 عن جميع ما يشتركها في الوجود لم يبق شي مشترك لها مية
 في الوجود حتى يميزها عن ذلك الشيء فيلزم ان لا يكون
 مميزة الماهية عما يشترك في الوجود وانما ايتا فلانه لو مية
 ماهية عن بعض ما يشتركها في الوجود لا عن بعض الآخر ويميزها
 عن ذلك الآخر لا عن بعض الذي يميزها عنه فعلى هذا يلزم التفرع
 بلا مرجع وعدم تساوي مع ان المفروض هما اما
 متساويان في العموم والخصوص والحوار عنه ان كل واحد
 من و يميز ماهية عن جميع ما يشتركها في الوجود لكن
 لا يميزها عن نفس مع ان كل واحد من و يشترك لها مية
 في الوجود فلو مية ماهية عن جميع ما يشتركها في الوجود
 بقي الاشتراك بين ماهية وبين ويميزها عن فلا يبقى
 الاشتراك بين ماهية وغيره لا يقال الاشتراك باق بين
 ماهية وبين لاننا نقول ان كما مية ماهية عن سائر

الموجود

الموجود امية ما عن وكذا لو مية ماهية عن جميع ما يشا
 كها في الوجود بقي الاشتراك بين ماهية وبين ويميزها عن
 فلا يبقى الاشتراك بين ماهية وبين شي اصلا فيكون
 كل واحد من و فضلا عن الماهية في الوجود وهذا اي
 جواز تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية انما
 يكون عند متأخري المبتدئين وانما عن عند متقدمي المبتدئين فلا يجوز
 تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية وقد بين و
 جواز واحد منهما في موضع من الملاحظات اللهم الا ان
 يقال الكثرة بالجنس بناء على بطلان تركيب من امرين متساويين
 فاذ الجواب ليس على ما يتبع لان المعنى ان يكون من المتأخرين وعند المتأخرين
 تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية ليس باطلا
 بل هو جائز فكيف يقال الكثرة بالجنس بناء على بطلان تركيب
 الماهية من امرين متساويين وامور متساوية لقائل ان يقول
 فعلى هذا الجواز لازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف يعني
 على تقدير بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية

كان لازم على المصنف ان يذكر الجنس في تعريفه لفصل ما يقوله
 الفصل ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس التام الا ان يقال
 لما كان تركيب ما يميزه من مميزاتها واما ما يميزه من مميزاتها
 بالاطلاق ان الفصل ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس فلا
 احتياج الى ذكر الجنس في تعريفه الفصل كما يوافق بالنسبة الى
 الانسان فانه اعمى الناطق يميزه الانسان عما يشترك في الحيوان
 كالخمس والنمل والبق وغيره ان فطرية الناطق للانسان
 ليس طليقا عند قوم بل كان فضلا بالنسبة الى الانواع التي
 يشترك الانسان في الحيوانية كما اشار اليه من بقوله عما
 يشترك في الحيوان واما بالنسبة الى الملك فليس الانسان هو الناطق
 وفضله هو الحيوان لان الملك ناطق لكنه ليس حيوانا وعند قوم
 ان الناطق فصل الانسان مطلقا يعني ان الناطق فصل الانسان
 بالنسبة الى جميع ما عدا الانسان لان المراد من الحقيقة الانسانية هي
 الحقيقة التي كانت بالطبع وهذه الحقيقة لا توجد الا في
 الانسان فيكون الناطق فضلا للانسان مطلقا اذ قيل

عن الانسان ما يميزه في ذاته كما لو ابدانه ناطق
 المفهوم من هذا الكلام ان الجواب لهذا السؤال ان الناطق واد
 وليس كذلك لان المطلوب ما يميزه في ذاته انما يكون ما يميزه في ذاته
 في الجملة عن غيره من ذاتها التي هي في ذاته انما يكون ما يميزه في ذاته
 الفصل البعيد كما يشترك بالنسبة الى الانسان فان الجنس من مميزات
 في الجملة وعلى الفصل الترتيب كما يوافق بالنسبة الى الانسان فانه يميز
 على الناطق انه يميز الانسان في الجملة واما ان يميز عن جميع ما عدا
 كقولنا على الشيء في جواب ما يميزه في ذاته ان قيل انما
 على الشيء ولم يميزه في جواب ما يميزه في ذاته كما ذكرنا
 كثير في تعريف سائر الكليات فلما شغل الفصل المقول
 على ما بحث فيه وادخله كالفصل الترتيب مثل ان الناطق بالنسبة الى الانسان
 وعلى ما بحث فيه وادخله كالفصل البعيد مثل الجنس بالنسبة الى
 الانسان فان كل واحد من الناطق والجنس فصل للانسان
 لقائل ان يقول ان الجواب لا يجدي فاعلان الكثير في شمول
 الفعلين ما كما يشتمل الشيء لهما فاما فائدة ذكر الشيء في مقام لفظ

كثير من معناه مخالف لتعريف سائر الكليات والجواب
 ان الصحيح ان يقال انما يقول على شيء ولم يقل على كثير من الاشياء
 التعريف لفصل النوع الذي يخرج في شخص واحد بحسب الخارج كما في
 مثلا كيلي جنس الكليات ان قيل ما لوجه ان الشارح قال
 في تعريف الجنس والنوع ان لفظ كاني زايد لا طائل تحته وقال هنا
 اي في تعريف الفصل انه جنس قلنا ان اوجه على ما قاله الشارح في تعريف
 الجنس والنوع من ان لفظ الكلي زايد لا طائل تحته وفي تعريف الفصل من ان
 لفظ الكلي جنس من لفظ الكليات الجنس هو وهم الشارح على ان الفصل
 عند المنطقين عامة لمصنوع في الفصل كما يقال اننا نطلق على حصول
 الانسان من الحيوان وكذا حال سائر الفصول وعلى الشيء لا
 يحمل ولا يقال على ذلك الشيء فلماذا لم يذكر في تعريف الفصل قوله
 مقول على كثير من فلماذا لم يذكر قوله مقول على كثير من في تعريف الفصل
 لم يكن قوله كاني زيدا هنا مخالفا لتعريف الجنس النوع فان قوله مقوله
 على كثير من لما ذكر فيها كان ذلك التقيد معينا على ذلك لفظ كاني لان قوله
 مقول على كثير من يعني كيلي فلماذا كان لفظ كاني ايد في تعريف

الجنس والنوع كما يدل ان يقول ان قوله يقال على الشيء في جواب
 اي شيء هو في ذاته يدل على ان فصل الشيء بحال على ذلك الشيء لا
 قوله يقال على الشيء بمعنى جعل على الشيء فكيف ان الفصل هو
 الذي الفصل كما يقال الانسان ناطق بحال الناطق على الانسان حكمة
 صحيحا مع ان الناطق فصل للانسان والجواب الصحيح ان منشاء
 استدراك لفظ الكلي في تعريف الجنس والنوع هو ذكر المجموع قوله
 مقول على كثير من فلماذا لم يذكر لفظ مقول على كثير من في تعريف الفصل لم
 يكن لفظ كاني زيدا فيه تأمل واما عرض العام فلا يقال في
 الجواب اصلا فان قيل هذا القول ينافي ما قاله الشارح في
 تعريف الجنس والنوع من ان قوله في جواب ما يخرج الثالثة الباقية
 فان احد من الثالثة الباقية هو الوضع العام فلو لم يكن الوضع
 العام مقولا في الجواب اصلا لم يكن واجلا في قوله مقوله
 على كثير من حتى يخرج عن تعريف الجنس النوع بقوله في جواب ما هو
 والجواب عنه بوجهين احدهما ان معنى قوله واما الوضع العام
 فلا يقال في الجواب اصلا انه لا يقال في جواب ما هو ولا في جواب

اي شئ هو في ذاته تعالى ان يقول ان الحاجة كذا كذا
لا يقال في جوابه ولا في جواب اي شئ هو في ذاته فلم لا يقول
لخاصة ايضا انها لا يقال في الجواب صلا والجواب عنه اي
عن هذا قول القائل ان ذكر الشئ لا في ما عداه والى خلاصة اي الوج
التي من الوجهين المذكورين ان العرض العام اعتبارا من حد هما
عام والى خاصة اضافية والعرض العام باعتبار الاول
يعني ان العرض العام من حيث انه عرض عام لا يكون مقولا في
الجواب صلا اي لا في جوابه ولا في جواب اي شئ هو في ذاته
ولا في جواب اي شئ هو في ذاته لان العرض من الجواب
منها هو امتياز المسبوق عنه عن غيره والعرض العام من حيث انه عرض
عام لا يميز شيئا صلا اي لا يميز تميزا تاما ولا في الحاجة وانما باعتبار
الشئ اي باعتبار ان العرض العام خاصة في الجملة فيكون مقولا في
جواب اي شئ هو في ذاته لانه بهذا الاعتبار يميز الشئ عن
غيره في الجملة فان الشئ مثلا عرض عام للانسان وهو من حيث
انه عرض عام للانسان لا يكون مقولا في الجواب صلا لانه بهذا

الا اعتبار لا يبعد الامتنان اصلا والى اعتباراته خاصة اضافية للانسان
بالنسبة الى سائر الاشياء التي هي غير الحيوانات فيكون
الشئ بهذا الاعتبار يميز الانسان في الجملة تعالى ان يقول
ان الشئ بهذا الاعتبار اي باعتبار الاختصاص في الجملة لا يكون مقولا
عاما فكيف يصح القول ان العرض العام يكون مقولا في الجواب
باعتبار اختصاصه تاما لانه اما ان يقع انما في الماهية
المراد من الماهية هنا هو الماهية المطلقة التي هي اعم من الماهية من
حيث هي هي ومن الماهية الموجودة العرض اللازم اه
اللازم على قسمين احدهما الماهية من حيث هي كالمضاهي بالحق
بالنسبة الى الانسان وثانيهما لازم للماهية الموجودة كالسوا للحيث
فان السواد لازم للماهية للحيث باعتبار وجوده للماهية باعتبارها
والعرض المفارق اه العرض المفارق ما يمكن مفارقة عن الماهية
وهو على قسمين كالعرض اللازم احدهما ان يقع المفارقة تميزه وبين
الماهية المعصية وقته له بالفعل وهو ايضا على قسمين احدهما ان يقع
المفارقة بالتبصر كقوله القيام عن القيام والعقود عن التعاقد

وثانيهما ان يقع التعارض بالصفة كعقار في العشق غير العشق
 وثانيهما اي انهما من القسمين الاولين للعرض المتعارق التبع التعارض عن
 المتأخرين بالفعل بل يقع بالامكان كعقار في حركة العكس فانها لا تعارض
 اي لا تنفك عن الفعل بالفعل مع انها ممكن لانفكاك عن الفعل
 لانه انما خصص الحقيقة واحاط فقط وهو الخاص المراد
 من الخاصة ههنا هو الخاصة الحقيقية وهي التي لا يوجد بدون ذي الخاصة
 وفي نفس الامر والقرينة لهذا المراد ههنا وهو قوله فقط وه
 الضاحك بالفعل من تعارض تفك عن هيئة الانسان غصته بهاء
 لا يقال لو كان الضاحك بالفعل متفكاً عن هيئة الانسان لانه
 يكون مختصاً لها فان خاصته الشبي هي التي لا توجد بدون ذلك
 الشيء سواء وجدت مع ذلك الشيء وبما كوجه الضاحك بالقوة
 مع الانسان فان الضاحك بالفعل يوجد مع الانسان دائماً ووجدت
 معه في زمان دون آخر كوجود الضاحك بالفعل فانه يوجد مع
 الانسان في زمان دون زمان ولفظ الانفكاك انما يستعمل
 بين الشئين الذين يوجد كل واحد منهما بدون الآخر كالتفكاك

الدخان عن النار فان كل واحد منهما قد يوجد بدون الآخر لانما انفك
 لهما ان لفظ الانفكاك انما يستعمل بين الشئين الذين يوجد كل واحد منهما
 بدون الآخر فان لا عرض التعارض كالماتك عن المتأخرين مع انها لا يوجد
 بدون المتأخرين بل تستخدم عن الانفكاك من المتأخرين لان الجمع هو عدم
 جواز انفكاك العرض من محل المحل اذ وان جوزه البعض ويرسم
 الخاصة الآخر الخاصة على هيئة اقسام احدها شاملة لازمة وهي
 التي توجد في جميع افراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها عنها كالضاحك
 حك بالقوة بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الضاحك بالقوة
 يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكها عنها والثانية
 شاملة غير لازمة وهي التي توجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن
 يجوز انفكاكها عن كل واحد من ذلك الافراد كالضاحك بالفعل بالنسبة الى
 الانسان فانه يوجد في جميع افراد الانسان مع جواز انفكاكها عن كل
 واحد من افراد الانسان في وقت دون وقت والثالثة باقية
 شاملة وهي التي لا توجد في جميع افراد ذي الخاصة بل يوجد في
 بعض الافراد ولهذا المسمى في ذلك القسم الثالث شاملة بل مبني في

الشامة وذلك كالكتاب بالفعال بالنسبة الى فرد الانسان
 فانه يوجد في بعض افراد الانسان و في بعضها وكالمفارق للام
 فانها لا يوجد في جميع افراد الانسان بل يوجد في بعضها
 يقال على ما تحت حقيقة واحدة هذا في قولنا يقال على
 كثير من مذرجين تحت حقيقة واحدة فقط كانه راجع افراد الفاعل
 تحت الانسان لانه لو لم يكن في قول هذا الكلام لم يكن لفظ الكلمة راجعا
 في التوقيف فقط يخرج الجنس والوضع العام مقولا على حقيقة
 واحدة ايضا كالمكانى بكونها مقولتين على حقايق فوق واحدة
 والا فليقال ان يكون كل واحد من الجنس والوضع العام مقولا
 على حقيقة واحدة ايضا كالمكانى بكونها مقولتين على حقايق فوق واحدة
 العبارة كون كل واحد من الجنس والوضع العام مقولا على حقيقة واحدة
 وعلى قولها من الحقايق مما يحتاج في تعريفها الى قيد فقط لا ذر
 المجلس والوضع العام من تعريفها خاصة واما من ظاهر عبارة الشارح
 فلا يفهم كون كل واحد من الجنس والوضع العام مقولا على حقيقة واحدة
 منها على ما فوقها ايضا حتى يحتاج في تعريفها خاصة الى قيد فقط لا ذر

على تعريفها

على تعريفها وان لم يخفى كل واحد من اللازم والمفارق حقيقة
 واحدة بل يعم حقايق فوق واحدة فهو الوضع العام قديرا
 مفعول اللازم والمفارق والخاصة فيما سبق وانما الوضع العام
 فهو الخارج عن حقيقة جزئية المتجاوز عنها الى حقيقة اخرى سواء كان
 عمومية بالنسبة الى نوع حقيقة كالمشي بالنسبة الى الانسان فان المشي
 خارج عن الانسان منجازه ورفعه لانه يوجد في غير الانسان من الحيوانا
 كما يوجد في الانسان ولى جنس مطلقا كالعنانية بالنسبة الى الحيوان فان
 العنانية خارج عن الحيوان منجازه ورفعه الى حقيقة اخرى فان العنانية
 كما يوجد في الحيوانات يوجب النباتات لا يقال العنانية مختصة
 لذي الروح ولا روح في النباتات لان في الروح هو الذي
 يدرك اللذات والآلام والنباتات لا تدركها بحكم الضروري
 كاربابا النباتات بكونها مع انها لا تدركها لانقول لا يسلم ان العنانية
 مختصة لذي الروح وان كان في الروح يدرك الآلام فان تأثيرا من
 اشخاصا من الحيوان واشخاصا من الانسان لا يدرك نفسه ووجوده
 وعدمه فضلا ان يدرك اللذات والآلام مع انه بعد كالحيو ان لا يدرك

كما يجوز في الغايات وفيه من الحالات التي تتركز الادراك من المكون
 مع انهما في روع وتعالى بل يقولان عدم الادراك في الاشياء المذ
 كورة انما يكون بسبب امر عارض لا اعتبار له واما في النباتات فليس
 بسبب امر عارض بل بدو منها فاما يكون الفاعل امر مشترك كالجوانات
 وبين النباتات لان قور لا عيسى المراد من العوضي انها هو
 المحمول الخارج الاعم عن موصوفه كالمشي مثلاً بالنسبة الى الانسان فان
 المشي خارج عن الانسان محمول عليه بالموالاة لان العوضي المعامل للجموم
 فانه لا يحمل عليه بالجموم بالموالاة لا يقال ان الكليات لا تتخرج في الجنس المذكور
 اعني الجنس النوع والفصل الخاصة والعوض العام لان سلمته الكليات
 انما تنتمي لها الاشخاص والامناف ما يكون فوق الاشخاص قبلهم ان يكون
 الامناف كليات مع انها ليست بدو في الكليات الخمس المذكورة لا بالنبوة
 الكلي المنجزة في الجنس المذكور هو الكلي الذي كاسما من المكون لا الكلي بطلان
 والامناف ليست قسما من المكون بل هي كسب فلا يخرجها عن كسب
 المذكور بل يجب خروجها عنه ليكون ما تنتمي عن قول الغير العلم تقسيم
 في سمين احدهما القول الشارح والاخر المجمل ان تقسيم العلم في النبوة

الشارح والمجمل ليس صحيح لان قول الشارح وللمجمل معلومان والمعلوم لا
 يكون قسما من العلوم والجواب عنه ان المضاف محذوف ويكون تقديره
 الكلام هكذا العلم تقسيم الى قسمين احدهما علم القول الشارح والاخر علم
 المجمل او تقول المراد من العلم المذكور في المورد هو المعلوم فيكون تقديره
 الكلام هكذا المعلوم تقسيم الى قسمين احدهما القول الشارح والاخر المجمل
 فيلهذا يكون قوله بعد لانه ان كان مقصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصفا
 الى المطلوب الضوري فهو قول الشارح بمعنى قولنا ان كان مقصورا مع
 عدم اعتبار الحكم فيه موصفا الى المطلوب الضوري فهو قول الشارح وان كان
 مقصورا مع اعتبار الحكم فيه موصفا الى المطلوب الضوري فهو المجمل ومثل ذلك
 خارج في عادة القوم بان يدرك العلم ويراد به المعلوم وبالعكس وكذا ان يد
 كره المقصور ويراد به المقصور وبالعكس انما كثر في كلام القوم
 وهو من قبيل ذكر وراثة الحمل وبالعكس والحد قول آل علي ما يتيه
 الشيء لو قيل ان هذا الشيء هو ما يتيه بعينه فلا يجوز دلالة حد الشيء
 على ما يتيه والا يلزم دلالة الشيء على نفسه وهو باطل قطعاً انما الحد لا يلحق
 على إطلاقه على اللفظ ايضا فما عتبار اللفظ ان وباعتبار المعنى مدلول فلا يلزم

فيمام

القيمة

دلالة الشيء على نفسه فان الحيوان الناطق مثلاً احد الانسان و ماهيته و
للحيوان الناطق اعتباران اعتباراً لفظياً واعتباراً مجزئياً فالحيوان الناطق باعتبار
اعتبار اللفظ دال و باعتبار المعنى مدلول وكذلك في سائر الحوادث
فان قيل دلالة الحد على ماهية الشيء لا يخفى اما ان يكون بالمطابقة او
بالتضمن او بالاتساع و الكل باطل لثبوت الثالث فلا ماهية الشيء
ليست جزء من الحد والاتساع له الدلالة التضمنية ليست الا دلالة
اللفظ على جزء ما وضع له والدلالة الاتساعية ليست الا دلالة اللفظ
على خارج لازم للموضوع له وكلما هما متصف بهما واما الاول فلا بد
لو كانت دلالة الحد على ماهية الشيء بالمطابقة يلزم ان لا يكون احد الحدين
حداً او يكونان متساويين وكلما باطل ايضا بيان الملازمة ان ماهية
الشيء انما يكون واحداً فعلى هذا لو كان الدال على تلك الماهية هو
الحد التام يلزم ان لا يكون لحد نقص دلالة لا يوجد بهما ماهية
عليهما الحد الناقص بالمطابقة فيرد ما يدل عليهما الحد التام او يكون
دالاً بالمطابقة على الماهية التي يدعيها الحد التام بالمطابقة فعلى
هذا يلزم ان يكون الحد التام والحد الناقص متساويين وكلما باطل

البطلان قلنا انما يخار ان دلالة الحد على ماهية الشيء يكون
بالمطابقة سواء كان ذلك الحد تاماً او ناقصاً واما ماهية اعم من
ان يكون تاماً اي تمام ماهية او بعض الذي لا يعم البتة شي من البتة
وان كانت لا بد ان يكون مدلوله للحد التام وان كانت الثانية يكون
مدلوله للحد الناقص فمن هذا علم ان مدلول الحد الناقص بعض من مدلول
الحد التام هذا هو تعريف الحد انما قال تعريف لم يقل حده
الحد مع انه حد الحد تعريفه قوله فيما بعد لان حد الحد هو الحد ولم يقل تعريف
الحد نفس الحد اشارة الى ان التعريف يطلق على او يقول انما قال
هذا تعريف الحد ولم يقل هذا الحد اشارة الى ان جديته هذا التعريف في تعريف
الحد او رسمه غير معلوم فلهذا اعتبر بعبارته شانه للحد والحد
وهو لفظ تعريف لان الحد نفس الحد لا يقال للمضاف اخص من
الحد المضاف اليه فكيف يكون الاخص نفس الاعم بيان اخصه الاول انه حد
للحد لا غيره وبيان اعميته انما انه حد مطلق سواء كان حد الخط او حد غيره
لانما يقول ان الاخصية للحد المضاف والاعمية هو الذي هو المضاف اليه
انما يحصل باعتبار انه الاول في الشيء واما باعتبار اجتماع قطع النظر في

البنية المذكورة فكل واحد منهما قول ان على ما عليه الشيء فهو عالم للآخر
 بهذا التعريف علم حد الحذر به قطعا وعلم انهما حد حد الحذر وكذا غيره ذلك
 فيعلم ان الاحتياج الى ان تعريف حد الحذر فلا يلزم التسلسل من تعريف
 الحد فمذهبهم كما ان وجوده لوجود نفس الوجود هذا انما يصح
 لو لم يعتبر اضافة الوجود الى الوجود بل يعتبر من حيث هو هو فالوجود
 بهذا الاعتبار هو كون الشيء في الخارج اي في الذهن وكذا كبر وجود
 الوجود هو كون الشيء في الخارج اذ في الذهن فلا فرق بينهما بهذا
 الاعتبار واما اذا اعتبر تضافته الوجود الى الوجود والاخر يكون المضاف
 احدا من المضافات كما كان في حد الحذر فبهذا الاعتبار اي باعتبار
 اضافة الوجود الى الوجود لا يصح ان يقال وجود الوجود في الوجود بل
 كان وجود الوجود غير الوجود قطعا من جنس الشيء وفصله القريب
 ان الجنس القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما جنس اخر
 وكذا فصل القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما فصل اخر سواهما
 اي الجنس والفصل في جنس القريب للجنس والبقية فالجنس القريب
 للجنس الجسم النامي للحيوان مثلا فان الحيوان جنس الجسم النامي جنس

القريب والاحتساب ففصله القريب واما الجنس القريب لغير الجنس
 كالحيوان للانسان مثلا فان الانسان نوع حقيقة والحيوان
 جنسه القريب واما الفصل القريب لغير الجنس كالمناطق للانسان
 مثلا فان الانسان نوع والمناطق فبها القريب وكذا في سائر
 الاجسام والافانواع فاقبل والحد الذي يقص هو الذي يترك
 عن الجنس البعيد والفصل القريب الجنس البعيد للشيء هو الذي
 يكون بينهما وبين ذلك الشيء جنس اخر كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
 مثلا فان الجسم النامي جنس بعيد للانسان لان الحيوان جنس واسطة بينهما
 اي بين الانسان وبين الجسم النامي واما الفصل للشيء هو الذي
 يكون بينهما وبين ذلك الشيء فصل اخر كالحساس بالنسبة الى الانسان مثلا فان
 الحساس فصل بعيد للانسان لان المناطق ايضا فصل للانسان مع انه واقع بين
 الانسان وبين الحساس فيكون الحساس فصلا بعيدا للانسان وقد يفرق بين
 بين الفصل القريب البعيد ما بين القريب هو الذي الذي يميز الشيء عن غيره
 والبعيد هو الذي الذي يميز الشيء عن بعض مصادره اما الجسم
 اتمام فهو الذي يتركب من جنس للشيء وهو اقسام الازمنة

انما قيد الحواس باللازمة لهذا التعريف بالمجانبة الغير اللازمة ليس
 بمعنى ان التعريف يجب ان يكون مساويا للمعرف مثل انما حكى بالفعل
 والكاتب بالفعل اليقينية الى الانسان فان انما حكى بالفعل الكاتب
 وان كانا محققين للانسان لكن لا يصح تعريفهما بعد تمسادهما بالانسان
 معرف الشيء يجب ان يكون مساويا في العموم والمخصوص بحسب الصدق
 هذا انما يكون على تردها المتأخرين واما عند المتقدمين فيصح تعريف
 الشيء بما هو اعم منه او ضمن كاي شيء في موضعه ولما كان هذا التوفيق
 بالخاصة اللازمة التي هي اثر الشيء كان توفيقا بالاشارة هذا الكلام
 اشارة الى ان التعريف يتلوا باللازم الخارج عن تعريف بالاشارة والتوفيق
 بالاشارة تعريف بالرسم والمشهور فيما بيننا بالتوفيق بالرسم لا يفيد كنه
 الشيء لان مفيد الكنه على هذا المشهور هو الحد لكن الحق ان الرسم
 قد يكون مفيدا للكنه الشيء اذا استعمل على جميع ذاتيات الشيء وفي بعض
 عوصيات ايضا بمعنى لو تركب للرسم من جميع ذاتيات الشيء ومن بعض
 مميزات كان ذلك الرسم مفيدا للكنه هذا الشيء كما لم يكن من الجلال الرابع
 مثلا فان التوفيق بالعلل الرابع مثلا فان التوفيق بالعلل الرابع تعريف

بالرسم لانه فكيف من الداخل مثل المادة والصورتين اللتين هما جميع
 ذاتيات المعلوم والخارج مثل العلة الخارجية والخاصة الحقيقية هما
 خارجان عن المعلوم والمركب من الداخل والخارج رسم فالتعريف
 بالعلل الرابع رسم فغيره من ابي خلاف المشهور يكون الرسم على ثلثة
 اقسام احدها ان يكون مركبا من الجنس والوحد والخاصة اللازمة والثانيها
 ان يكون مركبا من الوحد والصفة والثالث ان يكون مركبا من جميع الذاتيات
 والتوقيفية واما الرسم الثالث فهو الذي يتركب من الوحد والصفة
 التي يحقق جملة ما حقيقة واجلة لا هو احد منهما معني بمحصل الوحد
 ضيات التي ذكرت في الرسم الثالث حقيقة واجلة لا هو احد منها هو ان
 لا توجد جملة من الوحديات من حيث هي حقيقة غير الحقيقة التي هي حقيقة بها
 وان جاز وجود كل واحد منها بدون هذه الحقيقة المذكورة كالوحديات المذكورة في
 توفيق الانسان بانه ما شيء عليه مذهب غير الاطلاق بادي البشر مستقيم
 للخاصة صحاك بالبطبع فان جملة هذه الانوار الوحدية المذكورة في تعريف
 الانسان من حيث هي جملة لا توجد بدون الانسان وان وجد بعضها بدون
 الانسان فان ما شيء عليه مذهب يوجب بدون الانسان في الطيور وبعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الاطهار يوجد بدون الانسان في النفس بالبشرة يوجد بدون الانسان في
الحيوة ويستقيم العاقل يوجد بدون الانسان في الاشجار واما الضاحك
بالطبع وفي وجوده بدون الانسان خلاف لكن لا يولي ان لا يوجد بدون الانسان
كما لا يوجد المجموع بدون ما كان واحدا من هذه الوصفين لا يجب ان يوجد بدون
ذي الخاصته ولشد اقال الشارح لوجود البعض منها في غيره و
لم يتلوه وجود كل واحد منها في غيره لما فرغ من القول بالشارح شرع الآن
في الجحمة لقائل ان يقول ان هذا القول ومثل الاقوال القضية شرطية
مع انه خارج عن قسام الشرطية لان القضية الشرطية منقولة في قسمين
احدهما انصالية والاخر انصالية واما خروج هذه القضية عن القضية
المنفصلة فلعدم اتصال احد جزميه عن الاخر واما عدم كونها متصلة
فلان المتصل بالضرورة او التوافيق اما عدم كونها اتفاقية فلانها
كونها لزمومية فلعدم لزوم الشرع في الجحمة للفراع عن القول الشارح
والجواب عنه ان اللزوم على قسمين احدهما لزوم في نفس الامر مثل لزوم
وجود الشمس لطلوع الشمس والآخر لزوم عادي في القضية المذكورة ههنا
هي القضية اللزومية العالمة فلا يخرج عن قسام الشرطية تأمل هذا

لقائل

لقائل ان يقول لا يصح قوله لما فرغ من القول الشارح شرع في الجحمة لان المتص
لا يشترع في بيان الجحمة عند الفراغ عن القول الشارح بل يشترع في بيان القضية
والجواب عنه ان الشرع في القضية ههنا ليس بمقتضى بالذات بل مقتضى
بالذات هو الشرع في الجحمة والقضية ههنا كانت جزء من الجحمة كانت متحدة ما عليها بما
لغيره والمنا سب ان يقدما على الجحمة بالوضع ليوافق الوضع الطبع فلهذا بشرط
في القضية دون الجحمة بعد فراع عن القول الشارح وان كان المراد بالشرع
في الجحمة دون القضية تأمل القضية قول يصح ان يقال لقائل انه صادق
فيه او كاذب فيه في هذا التوفيق نظر من جهة ان احدهما انه غير مانع من
قول غير فيه لانه صادق على القياس فانه يجوز ان يقال القياس انه قول
يصح ان يقال لقائل انه صادق فيه او كاذب فيه مع انه ليس بقضية وتأنيها
ان التوفيق بلفظ او غير جائز لانه لفظ او يكون التشكيك والتوفيق يكون لتحقيق
وهما متساويان لا يجوز اجتماعهما والجواب عن الاول ان المراد من القول
المذكور في تعريف القضية هو القول الواحد لان التوفيق فيه يكون للوجوه
فيكون تقدير الكلام هكذا القضية قول واحد الى آخره فيلزم ان يكون تعريف
القضية مانعا للقياس ايضا اي كما يكون مانعا لغير القياس لان القياس

وع

ان يكون

بحيث يكون فوق قول واحد كما يجب القضية قوله واحد فلا يصح ان يصدق
القضية على العكس وعلى ان يكون له اذ يكون بمعنى واحد بها التوكيد
والتي التوزيع والراد من لفظ اذ في تعريف القضية هو التي دون الاول
فلا يلزم التباين في تعريف القضية بذكر لاد التوزيعية لا ينافي في التحقيق
بل يجمع مع التحقيق والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا
كما في القضية المملوطة او مفهوما حقيقيا كما في القضية المعقولة
اطلا في القول على المركب المملوطة والمعقول حقيقي كما هو المشهور
فما قد يكون القول شتما كاشرا وما عدا البعض حقيقيا في المركب المعقول
وجاز في المملوطة ويدل عليه قول النشأ ان الكلام لغير العواد وما جاز
اللسان على العواد دليل على عدا البعض كان بالعكس القول حقيقيا
يتناول الاقوال التامة والكتا المراد من الاقوال التامة هو الكذب
الاسنادي سواء كان من اسمين مثل زيد قائم او من اسم واحد كما في كذب
في حكم الاسم مثل زيد ابوع قايم او من فعل واسم سواء كان كذب
الفعل جازيا او انشائيا مثال لا جازي هو ضرب زيد ومثال
الانشائي هو اقرب للامر والاقرب للنبوي غيرهما من انشائيا

او من

او من قولين كما في الحكم الاسم نحو اعجنني ان ضربت زيدا والمراد من الاقوال
الناقصة هو تركيب الاسناد من من التقييد والاضافي وغيرهما مثال التقييد
هو قولنا اليوم ان الباقي ومثال الاضافي مثل قولنا فلان زيد ومثال
غير التقييد الاضافي نحو خمسة عشر بيع اتها لثايله انه صادق
فيه او كاذب فيه فصل الحشر زيد عن الاقوال الناقصة والانشائيات
من الامر والنبوي والاستفهام وغيرهما والظاهر من هذا
لقولنا الصدق والكذب صفات للعاقل لا قول لكن المشهور
انما صفات للقول فانهما ان كونها صفة للقول معلوم من تعريف
الجزء حيث قالوا الجز هو ما يحتمل الصدق والكذب فان الصدق
والكذب المذكورين في تعريف الجز صفتان للقول لا للعاقل انا قوله
بهذا القول عن الاقوال الناقصة والانشائيات لان الصدق والكذب
لا يكونان الا فيهما في الحكم سواء كان من المملوطة او من المعقولة والاقوال
الناقصة والانشائيات انما تكون من المعقولة التي لا حكم فيها بل هي خارج
عن الحكم القضية تقسم الى قسمين احدهما حالية والاخر شرطية
مذاشرع في تقسيم القضية بعد انواع عن تعريفها الى الحالية والشرطية باعتبار

طرفاها لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل والقول في الحقيقة مثال
 القضية التي طرفاها كانا مفردين بالفعل نحو قولنا زيد كاتب ومثال القضية
 التي طرفاها كانا مفردين بالفعل لا بالفعل نحو قولنا زيد كاتب ايضا زيدا ليس
 بكاتب فانه في القضية مفردان بالفعل وان كانا مركبين بالفعل انما كانا
 مفردين بالفعل لانه يمكن ان يغير في كل واحد منهما ما يقيد مفردين
 كالتغيير في غير الموضوع ويضاده زيد ليس بكاتب بلان يغير في
 المحمول فان شرط الموضوع والمحمول مفردان انما كان طرفا القضية مفردين
 لا بالفعل لا بالفعل في شرطية مثل قولنا ان كانت الشمس مشرقة
 فالسحاب موجود فان في هذه القضية الشرطية ليسا مفردين لا بالفعل
 ولا بالفعل لا يقال كيف لا يكون طرفا الشرطية مفردين بالفعل امرانه
 يمكن ان يغير في كل واحد من طرفي الشرطية ايضا بان يضاف امر مذكور
 وهما مفردان في غير ان يكون في الشرطية حالية فلا يكون تعريف الحاتية هاتما
 وتعرف الشرطية جامعا وهو بالاطلاق لا بقولنا السلام لزوم كون الشرطية
 حالية من التبعية المذكور لان قولنا هذا امر مذكور كذلك في كل من الطرفين
 طرفيه مفردان لانه ليس في قضية شرطية لعدم ادات الشرطية بل بالامر بالقضية

عنه

الشرطية

الشرطية على ان يوجد منها قضية شرطية تكل واحد من طرفيها مفردا
 والشرطية اما متصلة وهي يحكم فيها بقصد قضية ادلا صدقها على تقدير
 صدق قضية اخرى والصواب ان يقال ان الشرطية المتصلة
 هي التي يحكم فيها بثبوت جزئها السا او عدم ثبوتها على تقدير ثبوت جزئها
 الاول بخلاف لفظ الصدق والقضية مما عرفت في الشرطية المتصلة لا المتصلة
 والقضية انما تستعملان فيما كان فيه الحكم فيلزم من تعريف البشاح ان يكون
 في الشرطية المتصلة ثالثة احكام وهو باطل قطعاً اللهم لان تعال انطلاق الفعل
 والقضية في الشرطية المتصلة انما يكون باقبار كونها قضيتين تكل كونهما
 جزئيين من الشرطية المتصلة او لكونها جزئيين الى القضية لانه لو كانت
 منهما اي من طرفي الشرطية ادات الشرطية قضيتان بالفعل كما قاله
 البعض الحق انما من طرفي الشرطية بعد الخلاف منهما ادات الشرطية يمكن
 قضية بالفعل لانه لا حكم فيه بعد القضية لانه فيها من الحكم بل يكون كالباء بعد حذ
 حرف الشرطية في الشرطية الحاتية بلا حكم لا يقال نافي في قوله او لا صدقها
 غير جازم لان التشكيك والتشكيك نيا في التحقيق الذي هو المراد من
 التوفيق لا بانقول ان المراد من اداتها هو ان التوفيق لا التشكيك والتوفيق

كان

لا ينافي الحقيقة كما ترى تعريف القضية فالقضية الشرطية المتصلة على نحو
 عين احدها بوجوبه مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس يورق
 فيكون له كلف او في تعريف الشرطية المتصلة لا فائدة بمعنى التوزيع وكذا اني
 سأتيت في حقها لاني ذكرتها فيما مضى او الجزء الاول من الحكم علة
 منها من القضية الحقيقية يسمى موضوعا لانه انما يوضع لان الحكم عليه شيء و
 اثبات اي الحكم ثم به منها يسمى محمولا لانه انما يوضع لان الحكم على شيء
 لا يقال هذا منقوض مثل منطلق زيد و مثل قولنا ضرب زيد لان منطلقا و
 ضرب في المثالين المذكورين خبر او لان من القضية الحقيقية ليس منضمنا لان
 الحكم عليه مما يشيخ او بل كان صوغا لان كما على شيء او لانما تقول ان المراد
 من الاول في قولنا الجزء الاول هو الاول بالمطلق او كان اولية في الذكر و
 الرتبة معا وفي الرتبة فقط مثل اولية زيد في قولنا زيد منطلق فان زيد
 منها اول من منطلق في الرتبة معا وفي الرتبة فقط كما و لية زيد في المثالين
 المذكورين للنقص فان يدرك في قولنا منطلق زيد وفي قولنا ضرب زيد اكان
 متروكا في الذكر من منطلق في المثال الاول وفي ضرب في الثاني لكنه مقدم في
 الرتبة ويدل على مرادية ذلك بالمطلق المذكور منها قوله في الذكر فيما

بعد في قوله والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدماته في الذكر فان
 هذا القول على ان الجزء الاول في الحقيقة لا يجب ان يدرج في الذكر كما يجب تقديره
 في الذكر في القضية الشرطية بامتنان والنسبة التي يرتبط بها المحمول
 بالموضوع يسمى نسبة حكمية فيه نظر لان النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع
 ليست هي نسبة حكمية بل هي النسبة التي يكون النسبة الحكمية لها مترك و هي النسبة
 التي تسمى بالحكم والاول ان يوفق الكلام في بيان اجزاء القضية هكذا كل قضية سواء
 كانت هذه القضية حقيقية او بشرطية موجبة كانت او سالبة كملت او جزئية
 موكلة من رتبة اجزاء احدها الحكم عليه والآخر الحكم ثم به والثالث النسبة التي هي
 مبداء الایجاب والتبليغ والرباع النسبة التي ترتبط بها الجملة
 بالموضوع وهي التي تسمى بالحكم لا يقال يلزم مما ذكره من ان لا يكون ارتباط
 بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه كالمركبات الناقصة مع ان بعضها يرتبط بالجملة
 لانما نقول لا نسلم انه يلزم من كون الحكم سببا لارتباط بعض اجزاء القضية الي
 بعضها ان لا يكون ارتباط بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه فان كون الحكم
 سببا لارتباط بعض اجزاء القضية لا يوجد ان لا يكون سببا ارتباطا
 طي في المركبات التي لا حكم فيها لان الارتباط الذي كان ان اجزاء القضية ليس

كالا رتباط الذي كان بين اجزاء المركب الذي لا يحكم فيه فيجوز ان
 يكون سببا لارتباط بين اجزاء ذلك المركب الذي لا يحكم فيه غير الحكم
 ينقسم القضية ثانيا الى موجبة سلبية لان تلك النسبة التي ذكرناها
 كانت حكما بان يقال للموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان
 كانت حكما بان يقال للموضوع ليس محمول فالقضية سلبية كقولنا زيد ليس
 بكاتب هذا يسمى المطلق للقضية بالذات على ذكره للشرح
 كما كان التقسيم الى الحادثة والشرطية تسمى لمطلق القضية بالذات كقولنا
 انما يكون باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به والمقدم واللاحق وهذا التقسيم با
 اعتبار النسبة للتي هي الجزاء اللاحق للقضية يسمى بالحكم والماضي للحكمة فهو اي
 التقسيم اثنى قسم اول بالذات لكل واحد من الطرفين والشرطية وهو
 يستلزم تقسيم لمطلق القضية ثم ان كان احد من الطرفين والماضي واللاحق
 مشتركا على الايجاب السلب لان الجمال كانا يابيا فالقضية حالية موجبة
 وان كان سلبيا فالقضية حالية سلبية وكذا الاضداد كانا يابيا فالقضية
 منفصلة موجبة ان كانا سلبيا كانت القضية منفصلة سلبية وكذا الاضداد
 ان كانا يابيا فالقضية منفصلة موجبة وان كانا سلبيا فالقضية منفصلة سلبية ثم

ان الموجبة اما مفردة او معدولة لان القضية الموجبة لا يخفى انما ان يكون فيها
 حرف سلب من غير ان يكون ثانيا زيدا كقوله ان كان فيهما حرف
 سلب يحتمل ان يكون جزء من القضية ومن معدولة ذلك الحرف وان كان جزء
 من الموضوع يسمى القضية معدولة الموضوع مثل قولنا الايتي جماد وان
 كان جزء من محمولها بالقضية تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الجماد وان جزء
 من المحمول الموضوع مما تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا الايتي لا حيوان و
 النسبة هي التي كان فيها حرف سلب كقوله زيد ليس بكاتب وكذا احد من الطرفين
 القضية والماضي محمولها مثل قولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد من الطرفين
 الموجبة والنسبة انما ان يكون محموله او محموله سواء كانت كلية
 او جزئية او ممتلئة هذا الشارح تقسيم ثالث للقضية باعتبار
 موضوعها لان الحكم عليه في القضية يسمى طبيعة مثل قولنا الحيوان جنس والانسان
 نوع والماضي يفضل فان الحكم بالجنس على الحيوان والنوع على الانسان والماضي
 على الناطق ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان والماضي على الافراد بل هو
 حكم على طبيعة الحيوان وطبيعة الانسان وطبيعة الناطق فلهذا اسميت
 هذه القضية قضية طبيعة فلا اعتبار لهن من القضية الطبيعية في العلوم

كانه

فلقد لم يذكر ما المص والشايع وان كان ينبغي ان كان يحكم عليه في
 القضية هو ما صدق عليه الموضوع فالقضية غير قطعية هذه القضية انما هي
 او محسوسة او محتملة لان موضوع تلك القضية ان كان شخصاً معيناً اي جزء
 بشراً حقيقياً فالقضية محسوسة مثلاً لنزيد كاتباً ان لم يكن شخصاً معيناً
 فان كان فيها اداة البتة مثل لفظ الكلي في قولنا كل انسان كاتب مثلاً لفظه
 البعض في قولنا بعض الانسان كاتب والاولى قضية كلية والثانية قضية جزئية
 يية او كان يقوم مقام اداة السور مثل لام الاستتراق كما في قوله سبحانه
 ان الانسان ليطغى فان رآه الضالام يغيث ما يغديه لفظ كلي فيكون قوله سبحانه
 ان الانسان ليطغى في قوله تعالى كل انسان ليطغى لا يقال لو كان قوله سبحانه
 ان الانسان ليطغى في قوله تعالى كل انسان ليطغى خسر لم منه ان يكون
 جميع الانبياء في الاولياء وغيرهم من العلماء والعلماء في
 خسر وليس كذلك لان الذين في خبر من الانسان هو الحكماء وما يبر
 انفساء لا غيرهم لا يتقوله في قوله سبحانه ان الانسان ليطغى خسر لم يكن
 في قولنا كل انسان ليطغى خسر لكان قوله سبحانه ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 لغوا لا فإياح تحته فافهم والقضية التي فيها اداة البتة والاولى قضية كلية

على كية افراد الموضوع من الكلية والجزئية مسورة كاشمال السور
 عليها وهذا المسورة الكلية او جزئية لان الحكم فيها ان كان على جميع افراد
 الموضوع او على بعضها وعلى كلا التقديرين اما ان يكون الحكم فيها بالاجابة
 او بالنسبة ان كان الحكم على جميع الافراد بالاجابة فالقضية تكون جزئية
 موجبة كية مثلاً قولنا كل انسان كاتب وان كان الحكم على جميع الافراد بال
 نسبة يكون القضية مسورة سالبة كية مثلاً قولنا كل شيء من الانسان
 بكاتب وان كان الحكم في القضية على بعض افراد الموضوع بالاجابة فالقضية
 يكون مسورة موجبة جزئية مثلاً قولنا بعض الانسان كاتب وان كان على البعض
 بالسلب فالقضية يكون مسورة سالبة جزئية مثلاً قولنا بعض الانسان ليس
 بكاتب وان لم يكن الموضوع في القضية بشراً معيناً ولم يكن فيها اداة
 السور يية دلست على كية الافراد فالقضية مهملة لا هاء ان كان كية
 الافراد فيها يترك اداة السور عنها مثلاً قولنا لا انسان كاتب في الموجبة
 والانسان ليس بكاتب في السالبة ومهملة هذه القضية انما يكون عند ما لم يحل
 لام الاستتراق في اداة السور او لان لامها ليس لام الاستتراق و
 هذه المهملة يكون في قوله الجزئية كما ذكر في كتب هذا الفن لان الحكم فيها محتمل

ان يكون على جميع الافراد او على بعضها على كمال التقدير من يكون
 الحكم على البعض محقق بغير هذا جعل في قول الخليفة وان لم يكن كذلك
 اي ان لم يكن الموضوع العقيدة شيئا ممتنعاً ولم يكن فيها على كل الافراد
 وعلى بعضها انه لا حكم في العقيدة الممتنع حكم اصلاً لان الحكم في العقيدة لا يمكن
 الافراد له على بعضها كما فهم منه البعض ولا يلزم من لا يكون فالتقسيم ليس به
 ليس من قول لم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها انه لا حكم
 في العقيدة الممتنع لا على كل الافراد وعلى بعضها كما فهم منه البعض والامتناع
 ان لا يكون في العقيدة الممتنع حكم اصلاً لان الحكم في العقيدة غير الطبيعية
 منقولة على قسمين احدهما ان يكون على جميع افراد الموضوع والثاني ان يكون
 على بعض افراد الموضوع فلم يكن في العقيدة الممتنع حكم بغير التقسيمين
 لزم ان يكون العقيدة الممتنع بلا حكم وهو باطل بالضرورة لان الحكم في العقيدة
 كالعقيدة معلوم بل هو معناه ان الحكم الذي كان في العقيدة ليس له دال على
 ان الحكم كان على جميع الافراد الموضوع او على بعض ويدل عليه قوله لا محال
 بان كية الافراد التي حكم عليها بما قبل اما الشرطية المتصلة فتقسم
 في قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية فافزع من قسم الشرطية ليل

المتصلة

المتصلة والمتصلة اذ ان شيع في تقسيم المتصلة الى لزومية واتفاقية
 وفي تقسيم المتصلة الى الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلق قالوا بالشرطية المتصلة
 فتقسم الى قسمين احدهما لزومية والثاني اتفاقية فاللزومية هي التي حكم فيها
 يصدق ان الحكم على تقدير صدق المقدم للعلاقة بين المقدم والنتيجة حتمية
 صدق التالي على تقدير صدق المقدم والعلاقة هي ايضا يصدق المستعمل
 فيه بالمعنى الموضوع له وهي يستعمل بالكسر في الايمان وبالفتح في اليقظة
 هذه العلاقة قد تكون بين العلة والمفعول الذي هو تالي بان يكون المقدم
 عليه للنتيجة مثل قولنا ان كانت الشمس تارة فانهما موجودا فاطلوع الشمس
 مستلزم لوجود النهار او بان يكون المقدم والتالي كلاهما معلوما
 لشيء اخر مثل قولنا ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار
 وايضا تارة الارض كلاهما معلومان لان طالع الشمس لا يكون بغير احد
 من العدم والتالي عليه للاخر كالتضاييف بان يكون المقدم والتالي كشيء
 يتمتع بفعل احدهما بدون الآخر مثل قولنا ان كان يد ابنا لموجود فموجود كان
 ابوه فان ابوه موجودا لانيته زيد وابنته زيد عليه لا يوجد عمرو
 لكنهما باعتبار رتب والاتفاقية اي المتصلة الاتفاقية هي التي حكم فيها

بصدق البالي على تقدير صدق المقدم لكن لا بسبب العلاقة المذكورة
 مثله لما كان الانسان باطلا فالحمار باطلا فان الحكم بينهما بصدقنا
 حقيقة الحمار على تقدير صدق باطلية العلاقة المذكورة بان يوجد وجود
 هما معا فلو كانت بينهما علاقة لم يحجب العقل بصدق كل واحد منهما بصدق
 ن صدق الآخر فان قيل ان الاتفاقية لا بد فيها من العلاقة كما لا بد منها
 في البرهنة لانا لا اجتماع البالي مع المقدم في الوجود في الاتفاقية امر ممكن
 وكل امر ممكن لا بد له من علاقة فليس لنا ان الحال يكون كذلك لكن لما لم يعلم
 ان العلاقة في الاتفاقية ما احكم بعد ما فيها حتى لو لاحظنا عقل الاتفاقية
 بين مقدم الاتفاقية وبين ما ليس له حكم باستثناء خلاف البرهنة فان
 الفعل والاحظ الاتفاقية كغيرها من الازمنة يحكم باجتماعها قطعا وما
 ذكرنا في اول هذا القول الى هذا هو قسم المنفعة في سمية اعني الضرورية
 والاتفاقية وبما ندين العسائر اما المنفعة فثلاثة قسم لانه ان
 حكم فيها باجتماع اجتماع جزئها وارتقاءها معا في الحقيقة لان معنى
 اجتماعها حقيقة لا بد ان اجتماع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد
 واجتماع ارتقاءها معا كما يقال العدد ابا زوج او فرد وان حكم

فيها باجتماع اجتماع جزئها في شيء واحد دون ارتقاءها في حقيقة
 الجميع لا يستلزمها على معنى الجميع دون الرفع كما يقال في الشيء المشهور والغير
 فان الشهور والغير لا يجتمعان في شيء واحد ويحذر ارتقاءها عندهما
 وان حكم باجتماع ارتقاءها معا دون اجتماعها في شيء واحد فهي باقية
 الخلو لا يستلزمها على معنى الخلو لا على معنى الجميع كما يقال زيد اما ان يكون
 في البحر واما ان لا يعرف وقد حكم في هذه القضية باجتماع ارتقاء كون
 زيد في البحر مع اجتماع ارتقاء عدم عرقه فلو لم يكن ذلك للاجتماع لما
 ان لا يكون زيد في البحر وان يعرف وهو طاهر البطلان واما اجتماعها
 فلا بطلان فيه لانه يجوز ان يكون زيد في البحر ولا يعرف فان اجتماع كون زيد
 في البحر مع عدم عرقه جائز بالضرورة لان شيئا مذكورا من الاشياء
 ليس في البحر ولا يعرفون اما المنفعة الحقيقة فتكونها العدد ابا
 زائد او ناقص او مساو وهذا مثال الترتيب بالمنفعة الحقيقة من
 ثلثة اجزاء وهو باطل من جهة اجزائها ما ذكره الشرح بان اجزاء
 الحقيقة مساوية في حق الاخر الى الاخر فاما الكلام في النسبة في المنفعة
 الحقيقة واصل والنسبة الواجبة لا يكون الا بين الشيئين فلا يكون الجزء

الثالث جزء المنفعة وثالثها ان المراد من المنفعة المركبة من
 اكثر من الجزئين هي المنفعة الواحدة لان الكلام فيها وتلك
 المنفعة الواحدة لو تتركب من اكثر من جزئين مثل قول القائل واما
 زايده او ما فضل و همسا وقوله العدد اما زايده لو كانا جزءين
 الجزء الآخر اما ان يكونا جزءين على التيقين وبلا تيقين فان كان
 الاول المنفعة المذكورة بالمعنيين المذكورين في الجزء الثالث رايدا
 جملته لا يخلو عن ذلك ان كانا جزءين في الواقعين بلا تيقين يكون
 المنفعة المذكورة مركبة من جزئين ومنفعة كما قال الشارح لا يخلو
 عما جمل وكذا ما نفعه الخلو بخلاف ما نفعه الخلو فانه قد تتركب من ثلثة اجزاء
 فضاء ان نفعه الخلو لا يجوز ان تتركب من اكثر من جزئين كما
 لمنفعة الحقيقة لان ما نفعه الخلو لو تتركب من اكثر من جزئين لجاز عدم منع
 الخلو عن جزئها مما فيلزم عدم منع الخلو على تقدير منع الخلو وهو باطل
 فانهم واما ما نفعه الخلو فيجوز ان تتركب من اكثر من جزئين لانها لو تتركب
 عن ثلثة اجزاء فضاء عددا مثل قولنا هذا الشيء اشبه او حيا او حاد او قد
 يد لجاز اربعة اثنائه منها معا عن هذا الشيء عند ثبوت الواحد منها

في قوله المنفعة
 من ثلثة اجزاء
 مانعة فلو من اكثر
 من ثلثة اجزاء مانعة

ذلك

بحث التناقض

ذلك الشيء وهو المنفعة من ثلثة اجزاء مانعة فلو من اكثر
 اختلفا القضاة بالاجابة السابعة حيث يقف لانه ان يكونا جزءين
 صادقة والاخرى كاذبة هذا شذوذا في بيان احكام القضايا
 بعد الفروع عن بيان القضايا وبيانها لان التناقض من احكام
 القضايا فان قيل ان هذا التعريف غير صحيح لانه ليس بجميع مخرج التناقض
 الواقع بين المودعة مثل التناقض الواقع بين الانسان والانسان الباطل
 فليس هو التناقض والامكن واللا يمكن وغير ذلك فالانسان مفرد حقيقة
 ايضا مفرد وكذا التناقض مع الاخرى والامكن مع الله ممكن لا يصادق
 عليها اختلاف القضيتين قلنا لا نسلم وقوع التناقض بين المودعات
 فان التناقض بين المفردات مستبعد لان التناقض لا يوجد بين جزئيين
 والتناقض الذي لا يوجد بدون الحكم والحكم لا يوجد الا في القضية وان
 سلمنا ان الحكم لا يجتمع التناقض المطلق لكن هذا التعريف
 ليس لمطلق التناقض السامع للتناقض الواقع بين المفردات
 وبين القضايا بل هو تعريف للتناقض الواقع بين القضايا فلا يرد
 النقص لهذا التعريف مخرج التناقض الواقع بين المفردات

عنه بل خوجه عن التوفيق في اجبه الام يكن التوفيق مما جلا
يقال في التوفيق منقوض منقول لنا زيد عالم زيد جاهل فان تناقضوا
فج بين القصتين لكنه لا اختلاف فيه بالاجابة السلب لا بالنفي
انا لا نعلم ان قولنا زيد عالم زيد جاهل تناقض بل هما متباينان والتمسك
لا يلزم ان يكون متناقضين بل يلزم ان يكون كل متناقضين متباينين
ان كانا مخصوصين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتعاقبهما في ثنائي
واحد فان قيل ان الثمانية المذكورة اما ان يكون كل واحد منهما
واجبا في كل واحد من الخصوصتين اللتين كان بينهما التناقض او لا يجب
فان وجب يلزم ان لا يكون التناقض بين القصتين الخصوصيتين المذكورتين
تباين مثلا للتناقض متباين قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
لان البعض من الثمانية المذكورة مستغنى عنها مثل الاضافة والبطية
وان لم يجب يلزم ان يكون التناقض في قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
بشياء متحققا لتحقق بعض الثمانية المذكورة فيهما معا قلنا ان معنى
قوله فلا يتحقق التناقض الا بعد اتعاقبهما في ثنائي وحد استبان اعلو
جل من بين الثمانية في احدى القصتين المذكورتين يجب ان يوجد

هذا الواحد في سواء وجد كل واحد من بين الثمانية المذكورة كلي
القصتين معا او يوجد البعض من ثنائي كليتيه قولنا زيد كاتب زيد ليس
بكاتب تحقيق التناقض وجود شرط التناقض ههنا وهو ان يوجد من
الثمانية المذكورة في احدى القصتين المذكورتين يجب ان يوجد في احدى
واما في قولنا زيد كاتب زيد ليس بشيء فليس فيه تناقض لا بتعاقب شرطه بل
ههنا وهو اتعاقبهما فيهما يوجد فيهما من الثمانية المذكورة فان غمض
احدهما مثل الكاتب لا يوجد في الاخرى لان المحمول في هذه الاخرى
ليس بكاتب بل شاعر فحقلا فيما يوجد فيهما من الثمانية المذكورة
فلا تناقض ههنا فان قيل ان قولنا كانا مخصوصين ولا يتحقق التناقض
الا بعد اتعاقبهما في ثنائي وحد استبان اعلو لان التناقض قد يوجد
فيهما مع اختلافهما في الزمان مثل قولنا زيد ابو عمرو ليس له
ابا اليوم وهذا القول تناقض بكمشبه مع اختلافهما في الزمان قلنا
ان التناقض ههنا اما نشاء من خصوصية المادة لا من نفس فهو الغضيل الى
الابن وجده لو كحقت في امس تحققت في اليوم ولا اعتبار زمانا لاعتبر
في التناقض التناقض الذي نشاء من نفس فهو الغضيل مع قطع النظر عن

خصوصية المادة فلهذا الوجه لنا الباب في المثال المذكور المملوك
 مثله لما زيد مملوك لعمرو في مسهل مملوك في اليوم لما زان جدين مما
 وان كانا معا ثم اعلم ان شرط اتفاق القضيتين في المثالي هو اتحاد الموضوعات
 هي على حد مذهب قدماء المنطقيين واما عند موهبي المنطقيين فشرط
 التماثل هو اتفاق القضيتين في وحدتي احدهما وحدة الموضوع والآخر
 وحدة المحمول لانهم يعتقدون ان وحدة الزمان المكان والاضافة والوقوع
 والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول لان الاختلاف في كل واحد منهما يستلزم
 الاختلاف في المحمول لانهم قالوا ان العابد في الليل غير العابد في النهار وكذا
 في البصر واما وحدة الشرط والجزء والكل فدرجة تحت وحدة الموضوع
 لان الموضوع يختلف باختلاف كل واحد منهما فان لم يشترط كونه ساكنا فوه
 بشرط كونه محمولا وكذا التوافق واما عند المحققين فشرط اتفاق القضيتين
 في وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية لان القضيتين اللتين يكون بينهما
 تماثل كل واحد في شئ من الامور المذكورة اختلفا في النسبة فلهذا
 اقتصر بشرط التماثل في النسبة الحكمية اذ عرفت اننا علم
 ان القضيتين اذا كانتا جديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة

واذا كان

واذا كانتا جديهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة هذا
 اشارت في شرط التماثل الواقع بين القضيتين المحصورتين فيكون
 في تقدير الكلام هكذا واذا عرفت شرط التماثل الواقع بين المحصور
 صحتين فاعلم ان القضيتين اللتين وقع بينهما التماثل ان كانت محصورتين
 واذا كانتا جديتي تلك المحصورتين موجبة كلية يجب ان يكون الاخرى
 سالبة جوئية مثله لما قلنا كل انسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
 واذا كانتا جديهما سالبة كلية يجب ان يكون الاخرى موجبة جوئية مثله
 قولنا كل شئ بكاتب وبعض الانسان كاتب وقوله ينبغي ينبغي يجب
 لانه لو لم يكن كذلك لزم ان يكون فاقدمتهم التماثل الواقع بين المحصورتين
 قد يعبر دون الشرط المذكور فلا يكون فاقدمتهم كلية والمتبعه عند المنس
 الا الحكمية فلهذا اوردنا فقط بحيث في مكان قوله ينبغي ان كانت
 القضيتان المتماثلتان محصورتين لا يتحقق التماثل في شرط لان الاختلاف
 القضيتين في الكلية والجوئية في اتفاقهما في الموضوع الذي هو واحد الثمانية
 المذكورة لان الحكم في القضية الكلية انما يكون على جميع افراد الموضوع
 وفي الجوئية انما يكون على بعض افراد الموضوع والعايدة بين جميع الافراد

ينبغي ينبغي يجب

وبعضها ظاهر لا يقال ان المراد من اتحاد الموضوع هو الاتحاد في اللفظ
 فالاختلاف في الكمية والجزئية لا ينافيه مثل قولنا كل انسان حيوان و
 بعض الانسان ليس بحيوان فان احدهما بين القصتين كمية والاخرى
 جزئية مع ان الموضوع فيهما هو الاتحاد في اللفظ وهو لفظ الانسان
 لانا نقول لو كانت المراد من اتحاد الموضوع هو الاتحاد في اللفظ لم
 ان يكون التناقض في قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان لا
 ليس بحيوان مع انه تناقض يدل على عدم اعتبار اتحاد اللفظ
 قوله والجزئيتين قد يصدق ان قولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
 ليس بكاتب فان صدق ما بين القصتين انما يكون باعتبار معنى الموضوع
 فلا يجوز صدقهما معا الا ان يعتبر في احدهما الكاتب بالقوة وفي الاخر
 الكاتب بالفعل فلهذا لا يكونان متضادين بشرط التناقض للاتحاد
 في القوة والفعل فلهذا لا يمتنع على تقدير كون الاتحاد في
 القوة والفعل من شرط التناقض بل يمتنع ان يكون التناقض حقيقة في
 قولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان كاتب مع ان الشارح
 اورد هذا القول في سبيل التمسك بالكليةين معا بان يعتبر الكاتب

في قولنا كل انسان كاتب بالقوة وفي قوله لا شيء من الانسان كاتب
 بالفعل فلم يعتبر الاتحاد في القوة والفعل لما زان يصدق القصة الكلية
 مع القصة الجزئية في مادة بان يعتبر القوة في الكلية والفعل في الجزئية مثل
 قولنا كل انسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب وان كان باجماع بان
 يعتبر القوة في الجزئية المذكورة منها والفعل في الكلية بان يقال كل انسان
 كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ولو قال البعض هو الى آخر
 ان كان المراد من جانب الموضوع هو ذات الموضوع
 ومن جانب المحمول هو وصف المحمول فيمتنع حمل ذات الموضوع وصف
 المحمول بالعكس كما يمتنع صيرورة احدهما الآخر فلا وجه لقوله لكان
 اصوب ان كان المراد من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول
 في الذكر كما هو الظاهر فلا يكون في كلام البعض متناقضا فيكون قوله ان
 لكان اصوب غير صحيح او بقولنا الموضوع والمحمول متباين في القوة
 فيكون تقدير كلام البعض هكذا بالعكس هو ان يميز الجزاء الاول من القصة
 ثانيا والثاني في اولها فعلى هذا لا يرد السؤال على تعريف العكس باجاء الشرح
 لاشتماله على اجزاء البشر طيبة بهذا التقدير كما يشمل على اجزاء الخبيثة لان

من قبيل ذكر الانسان
 واردة العام
 (جاء)

الخ لا يتم من آحاد الحقيقة والشرعية **قول** القضية الكلية آه
اقول لما كانت القضية على قسمين مدها موجبة والآخر سلبية
 ولما كانت الموجبة اشرف من السلبية ابتداء والمقصود بيان عكس
 الموجبة لا يقال في قوله لا يلزم ان عكس كلية بل يلزم ان عكس
 جزئية منافات لان المقوم لمعلوم من قوله لا يلزم ان عكس كلية جواز
 المقوم انعكاس الموجبة الكلية كلية ومن قوله لا يلزم ان عكس
 جزئية عدم جواز انعكاس الموجبة الكلية كلية وهما متنافيان
 قطعاً لانا نقول لا نسلم كون المناقات منها على تقدير ما ذكره لان
 صحة قوله لا يلزم ان عكس آه ان الموجبة الكلية لا يجوز ان عكس
 كلية في جميع المواد وان جازية في بعض المواد بل يجوز ان عكس جزئية
 في جميع المواد فلا منافات فيهما والقضية الموجبة الجزئية آه
 لا حاجة الى قوله كما ان القضية الكلية تنعكس اليها لان قوله
 ايضا يستغني عنه السالبة الجزئية السالبة الجزئية
 ليس لهما عكس حيث يلزم من صدقها صدق وان يلزم ان يكون
 كذلك في جميع المواد وليس كذلك لان الاصل بعيد في المواد

التي يكون الموضوع فيها انتم من المحمول مع ان العكس لا يصدق مثل قولنا
 بعض الجسمين ليس بجو فان هذا الاصل صادق وعكسه ليس صادق وهو قولنا
 بعض الجسمين ليس بجو لان كل الجسم بالضرورة المطلبة آه
 انا قال القياس المطلبة لا يميز بين الاصطلاح المنطقية المذكورة لان العيان
 هو الموصل الى المطلوب التبعي الذي هو اعلى المطلوب وسبوه
 آه انا قال بسبوه لم يقل جده لانه تعريف بالغاية وهي
 قوله لزم عنها قول آخر والتعريف بالغاية لا يكون الا سبباً لهذا
 قال بسبوه دون غيره وقوله قول قيل في نفس شأنا جميع الاقوال
 اي جميع المركبات وقوله مؤلف مستدرك قيل بالعكس وجاب عنها
 انه لا يستدرك شي منها لان قوله قول جس وقوله مؤلف انما ذكره
 يتعلق بقوله من قولنا فان قيل ان قوله قول يكون الجسمين مع كونه متعلقاً
 لقوله من الاقوال فلا حاجة الى قوله مؤلف يكون قوله مؤلف مستدركاً
 فلما لا نسلم ان قوله قول يكون الجسمين مع كونه متعلقاً بقوله من الاقوال
 فانه لو لم يكن قوله في قوله مؤلف يلزم ان يكون القضية الواجبة فيها
 سداً لصدق تعريف القياس عليها بهذا التقدير مع احتياط كون من

في قول من الاقوال المتعريف فيكون تقدير الكلام هذا القياس
قول من الاقوال وهو صادق على الحقيقة الواحدة لان الحقيقة الواحدة
قول من الاقوال في بعض من الاقوال فيكون القصة الواحدة قسما
وهو بالجل فان قيل هذا الغشاي لم يتقيا على تقدير كون ذكر المؤلف مع قول
قول لان معنى القول المؤلف واحد قلنا لا نسلم لزوم هذا المذكور على
تقدير ذكر المؤلف مع قوله قول بان يكون من التعريف انما فهم باضافة المصدر
الى جملة كاضافة القول الى الاقوال في مثل قول من الاقوال واما
اذا اضيف المصدر الى جميع غيره فلا يفهم التعريف من هذا كاضافة القول
الى الاقوال في مثل قول المؤلف من قول المراد من الاضافة منها النسبة
لا الاضافة المصطلح وفي قوله لزم عنها قول اخر نظرا لان النتيجة
انما يلزم عن نفس القياس الذي هو عبارة عن المادة التي هي الاقوال المذكورة
في التوفيق التي يرجع اليها الضمير المذكور في غيرها وفي الصورة التي هي
عبارة عن الهيئة الحاصلة للتركيب لا عن الاقوال فقط اي لا يلزم النتيجة
عن الاقوال فقط التي هي مادة القياس كما هو المتبادر عن عبارة الشرح
بإرجاع الضمير الذي هو في معناها الى الاقوال لئلا يفتقد القياس لان القياس مذكرة

والبراج اليه يلزم ان يكون مذكرا او الضمير في معناها ضمير الموصوفين
المؤنث لا يرجع الى المذكور فالجواب ان يقال لزم عنه قول اخر بضمير
المذكور ليرجع الضمير الى القياس الموصل الى النتيجة لا الى الاقوال التي هي
جزء القياس وكذا في قوله مني سلمت حقيقة الثابت نظرا وكذا في قوله لذا
تبا نظر ويدل على رد هذا النظر قوله عنه فيما بعد قوله لداها لزم
عنها ان التمثيل هو الاستدلال بثبوت شيئين على ثبوت لشيء
اخر لاشتهر الكتمان في سببه اي لاشتهر كل شيء الثاني والثالث في
سبب الشيء الاول كما يستدل بثبوت الحد من الخبر على ثبوت النتيجة لاشتهر
كل الحد في الهند في سبب البرهنة وهو الاستقراء والاستقراء هو الاستدلال
لان ثبوت شيئين لاكثر جدييات شي اخر على ثبوت جميع جدييات
ذلك الشيء الاخر هو على تسمي الاستقراء تام واستقراء ناقص لان الشيء
الاول اذا وجد في جميع جدييات الشيء الثاني وهو استقراء تام كوجود
النخلة في جميع افراد الجسم يستدل بثبوت النخلة للجواد سواء كان ذلك
الجواد نباتا او غير نبات والحيوان سواء كان ذلك الحيوان انسانا او
غير انسان على ثبوت جميع افراد الجسم واذا لم يوجد ذلك الشيء الاقوال

في جميع حيوات البشري التي بل يوجد في كثير من هذه استواء بانفس
 كوجوده في كل لا يخل عند الموضع في كثير من افراد الحيوان فانه يستدل
 بشئ من كل لا يخل عند الموضع لاكثر من حيوات الحيوان مثل افراد الانسان
 والوحش والجماد والبقر والغنم والطيور على ثبوت جميع افراد الحيوان مع
 غير ثبات جميع افراد الحيوان لاننا لمستلزم نوع من الحيوان مع ان يتحرك
 عند الموضع ليس له الا يخل بل ان لا يخل
 لا يقال ان لم يكن القياس ان مساوات قياسا لم ينع شبيهة قياسا فاضلا
 عن ان يقال القياس ان مساوات لا يقال ان شبيهة بالقياس ليس بمطلوب
 المنطوقين بل في مطلقا قوم اخر مثل قوم اليونان فانه قياس فدهم لان
 القياس عند قول قول في سلم لم يزل قول آخر سواء كان لانه او توا
 سدا لغير وهو ما يتبرك به فيه نظر لا يتبع في محمول
 اولها ليس هو موضوعا للاخر بل الموضوع لهذا الآخر هو جزء المتعلق
 كما هو في المثال المذكور فان الموضوع في القول الاول في المثال المذكور
 هو **أ** ومحمول **ب** مثل قوله **و** والمتعلق له لك المحمول هو **أ**
 مع الجوز وهو قوله **ب** والموضوع في القول الثاني هو الجوز وهو قوله **ب**

ب في مثل قوله **و** مساو **ب** فلا يصح قوله بحيث يكون متعلق
 محمول او ليها موضوع الآخر والجواب عنه ان المضاف محذوف
 هذا لان تقدير الكلام يكون كذا ما يتبرك من قولين بحيث يكون جزء
 متعلق محمول او ليها موضوع الآخر فلي هذا يندفع البطل المذكور اما قبل
ق يلزم الدور **و** الدور وهو توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه وهو على قسمين احدهما مفرج والآخر مضمحل لان التوقف
 اما ان يكون بمرتبة واحدة وهو المخرج مثلا في **أ** موقوف على **ب**
 و **ب** موقوف على **أ** وان كان يكون بمرتبتين او بمراتب وهما
 مضمحلان مثلا في **أ** موقوف على **ب** و **ب** موقوف على **أ** وهو موقوف
 على **أ** وهو مثال التوقف الذي كان بمرتبتين ومثال التوقف بمرة
 مثلا في **أ** موقوف على **ب** و **ب** موقوف على **أ** و **أ** موقوف على **ب** و **ب** موقوف على **أ**
 وهكذا القياس فيقسم الى قسمين **أ** انما اورد للاختلاف
 مثالين اشارة الى ان الاقتضية قد يتبرك من الجماعيتين كما مثال الاول
 وقد يتبرك من البشيطيتين كما مثال الثاني واما الاستثنائية فلا يتبرك
 الا من البشيطية فلهذا اورد له مثال واحد مركب من البشيطية مثل قوله

ان كانت كنهه مائة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فالنهار
 موجود والمراد به هذا البشارة الى سؤال المتذوق وهو
 يقال لا نسلم ان عين النتيجة او نقيضها المذكور في القياس الفعلي لا عين
 النتيجة او نقيضها لو كان المذكور في القياس الاستثنائي بالفعل
 لزم ان يكون في جود القضية البشروية حكم وهو باطل اما لزم
 فلان النتيجة يجب ان يكون قضية والقضية لا يكون بلا حكم ولو كانت
 النتيجة المذكورة في القياس الاستثنائي بالفعل يكون جود من القضية
 البشروية كما هو ظاهر في المثال المذكور فعلى ما يلزم ان يكون جود
 القضية البشروية قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية وهو باطل
 قطعاً وايضاً لزم عنه الحاجة اعادة القوم وعلماً ان النتيجة يجب
 ان يكون مخالفة لكل واحد من المقدمات المذكورة في القياس
 المذكورين اهـ في نظر لان المراد من تقديم القياس ههنا
 التصوري بل قولنا لانه متيقنة والكيفية مثال قولنا وكل متغير محدث
 في قولنا العالم محدث لانه متغير وكل متغير محدث والمكرر في
 في القياس هو النتيجة وهذا المتغير ليس مكرراً بن تقديم القياس بل هو

هذام

مكرر

مكرر في مقدمته لانه جود من المقدمات معاً وكذا في سائر القضايا
 فلا يصح قول مكرر بن تقديم القياس اللهم الا ان يقال ان نقيضه في
 قوله بن القياس بمعنى في فيكون تقدير الكلام هكذا المكرر في مقدمتي القياس
 ساه فهو صحيح والوضوح ان هذا المكرر في القياس هو اثبات
 المحمول المطلوب على موضوع الذي ثبوت المحمول عليه غير معلوم
 فثبت هذا المكرر يحصل من العلم بتقديم القياس الصحيح العلم بثبوت
 محمول المطلوب على موضوع فلهذا قيل ان الموصلي الى المطلوب هو الحد
 الاوسط فقط لتوسطه هذا التاميم بالنظر الى
 الشكل الاول واما بالنظر الى الشكل الباقية فلان الحد الاوسط
 انما يكون بين طرفي المطلوب في الشكل الاول ون غيره وهو ظاهر من
 الامثلة المذكورة في كتب هذا الفن لا شك لا ريبه ويمكن ان يقال
 عنه ان المراد من طرفي المطلوب ههنا هو طواف المذكورة آتية في الشكل الاول
 فان الشكل الاول اصلها الاشكال او نقول ان التوسط ههنا بمعنى البشروية
 فيكون معنى قوله لتوسطه في المطلوب باشتراك بين طرفي المطلوب فادفع
 الاشكال وموضوع المطلوب اهـ انما قال في الاغلب

لأن الموضوع في الحقيقة قد يكوننا علم من المحول كما ذكرنا في مثال قولنا بعض
 الحيوان إنسان فان الحيوان هنا موضوع والانسان محمول مع ان الحيوان
 اعلم من الانسان لا يقال ان العلم من الانسان هو الحيوان المطلق والموضوع
 في هذه الحقيقة المذكورة ليس الحيوان المطلق بل الحيوان المقيد بلفظه
 وذلك ليس باعم من الانسان لاننا نقول ان المعقود هنا انما هو المذكور
 ولو لفظ الحيوان الشامل لجميع انواعه وهو اعلم من الانسان قطعاً لقيل
 ان يقول ان اداس سور منها يعني قوله بعضا ما ان يختص مع الموضوع
 لا يقتضيه فان مقتضاه لم يكن الحيوان المذكور منها شاملاً لجميع انواعه وان
 لم يكن معلوماً بما هو المراد ما ذاب في انواعه وان لم يقتضيه لم يكن قوله
 بعض الحيوان انسان حقيقة جزمية تأمل كل
 ان يقول ان التمثيل بقوله كل لموجبه كلفته ليس صحيح لان
 متباينان ولا يحل احدهما يبين على الآخر بالاجاب والحواسه ان كل
 على بالاجاب انما يكون في نفس الامر ولما قيل ان يقول المالم
 يكن قوله كل صحيحاً في نفس الامر فلم اورد البشراح وغيره
 مثلاً للموجبه الكلية ولم اورد مثلاً لاجبها في نفس مثال قولنا كل انسان

بصحيح

حيوان والحواسه ان سبب عدم ورودهم المثال الصحيح في نفس
 الاخر انه لم يكن شاملاً لجميع المواد واما المثال المفروض شاملاً لجميع
 فرضاً فلهذا اورد المثال المفروض في المثال الصحيح في نفس الامر فان
 قيل لو اوردوا الامثال الصحيحة في نفس الامر كلها كانت شاملاً لجميع
 المواد فلا يحتاج الى ذكر المثال المفروض مثل كل فاما ان ورد
 واما الامثال الصحيحة في نفس الامر في هذا المختصر فمما سبب له بل لا يمكن
 لان الامثال الصحيحة في نفس الامر غير متضبط مثل قولنا كل انسان حيوان
 وكل فرس مائيه وقولنا كل غير ذلك من الامثال الصحيحة الشكل الرابع آه
 هذا الشارة الى ان الاشكال الرابع ليس مستوفى الاقدام في مادة
 السامع لان بعضها يفيد النتيجة بالشكل الرابع وبعضها بالتيسر
 كما في الاشكال باقى الاشكال ايضا متوافقة في افادة النتيجة بالتيسر
 فان الشكل الاول يفيد النتيجة في غاية التيسر ثم انما تم الثالث فلهذا كانت
 الاشكال على هذا الترتيب يعني يكون الشكل الذي يفيد النتيجة في غاية التيسر
 اولاً المفيد التيسر الثاني وقس على هذا الثالث والتمه الرابع
 فيكون الاشكال متوافقة بالاولى والثانية والثالثة والرابع فان الماد

في التيسر

الاول لو كان في الصغرى محمولاً في الكبرى موضوعاً يسمى التباس
 شكلاً أولاً فافادة النتيجة في غاية السهولة وكونه اقرب الي انهم من حيث
 الاشكال ولو كان الحد الاول محمولاً فيهما يسمى التباساً ثانياً
 بقربيه الاول من الباقيين لانه مشترك الاول في الصغرى الذي هي اشرف
 المتقدمين كباقيين وان كان موضوعاً فيهما يسمى شكلاً ثالثاً لانه قريب الى الاول
 من الرابع لاشتهاء الاول في شدة الاشكال الاول والاشكال الاول
 في الكبرى التي هي حسن المتقدمين والمراد من حسنة المقدمة منها هو كونها
 نها غير اشرف بالنسبة اليه مقدمة اخرى وهي اشرف
 المتقدمين هذا الشارة الى جواب السؤال المقدرد وهو ان يقال
 ان الشكل الثالث يشترك بالشكل الاول كالشكل الثاني في الوجه لقرينة
 الشكل الثاني في الاول عن الثالث فاشارة الى الجواب بهذا القول حيث
 قال اشرف المتقدمين قوله لان القسم العقلي حقيقة ان يكون الضروب
 للشكل الاول ستة عشر وكذلك ان به الاشكال في ذلك بان يكون الضروب
 موجبة كلية مع كل واحد من الكليات الاربع على موجبة كلية وموجبة
 جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية والصغرى موجبة جزئية مع كل واحد

من الكليات الاربع المذكورة منها والصغرى سالبة كلية مع كل واحد من الكليات
 الاربع المذكورة والصغرى سالبة جزئية مع كل واحد من الكليات
 الاربع المذكورة منها هذا يكون الضرب ستة عشر فلما اشتط ايجاب
 الصغرى لانها في الشكل الاول تقطع من ستة عشر ثمانية اضرع هي الصغرى
 النسبانية الكلية مع كل واحد من الكليات الاربع المذكورة والصغرى سالبة
 كلية جزئية مع كل واحد من الكليات المذكورة وكذلك لما اشتط كلية كلية
 في الشكل الاول لانها في ايضا تقطع منها اربعة اضرع هي الصغرى
 الموجبة الكلية من الكليات الجزئيتين احدى موجبة جزئية والاشكال سالبة
 جزئية والصغرى الموجبة الجزئية مع كل واحد من الكليات الجزئيتين المذكورتين
 كورين منها بقية ستة عشر ضرباً اربعة اضرع يتجه للشكل الاول
 وفي الصغرى الموجبة الكلية مع كل واحد من الكليات الجزئيتين احدى
 الموجبة الكلية والنسبانية الكلية والموجبة الجزئية مع الكليات المذكورتين
 واشتط ايجاب الصغرى في الشكل الاول لانها في
 لو لم يكن موجبة لم يندرج الاضروب تحت الاوسط لكون الاوسط مساوياً
 عن الاضروب على تقدير كون الصغرى سالبة مثلاً فلما بقى الحيوان للدين

مع كل واحد

بانسان كل انسان ناطق فلا يلزم منه ان يكون بعض الحيوان الذي سلب
 عنه الانسان ناطقا وكذا في سائر المواد التي كانت القوى فيها سالبة
 فعل هذا لم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاضيق لان الحكم في الكبيرين لا يكون
 انما يكون على ما ثبت له الاوسط والاضيق ليس ما ثبت له الاوسط على تقدير
 كون القوى سالبة كما ذكرنا آنفا فلا يلزم من الحكم بالكبير على الاوسط الحكم بال
 لاكبر على الاضيق فثبت انه لو كانت القوى سالبة في الشكل الاول لم يلزم
 منه النتيجة واما اشتراط الكلية الكبيرة في الوجود لم يكن الكبري كليتة لم يلزم
 منه ان يكون الاضيق مندرجا تحت الاوسط مثل قولنا كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فرس فلا يلزم منه ان يكون كل الانسان او بعض الانسان فرسا كما هو
 ان يكون الانسان غير ذلك البعض من الحيوان فلا يلزم من الحكم بالكبير على بعض
 الاوسط الحكم بالكبير على الاضيق ولا على بعضه على تقدير جزمية الكبيرة
 فانهذا اشتراط الكلية الكبيرة للنتائج في الشكل الاول ايما ان يكون
 لا يقال ان الموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية كون الوجه
 وجوديا والسالبة عديميا والوجودي يكون اشرف من العدمي مع كونهما
 متساويين في الكلية ومتابعة الشيء للاشرف فاولي من متابعه لغيره

الاشرف لانا نقول ان النتيجة انما تتبع لاحسن المديتين سواء كان
 ذلك الاحسن موجبة او سالبة لان احسن المديتين الذي كانت مرتبة
 ايدى من مرتبة الاشرف يكون مانعا لا يعارض النتيجة بمرتبة المقدمة الاشرف
 لان المقدمة الاشرف لها دخل في حصول النتيجة ايضا اي كالمقدمة الاشرف
 النتيجة انما يحصل عن القياس الذي هو عبارة عن جميع مقدماته وعن النتيجة
 العارضة لها فيكون الحكم مقدمه عن القياس من حصول النتيجة والحاصل
 المقدمة الكلية تكون اشرفا من المقدمة الجزئية لاشتمول الكلية
 اكثر من شمول الجزئية وما هو شمول اكثر يكون اشرف من الذي يكون
 شموله اقل والمقدمة الموجبة يكون من المقدمة السالبة لانها وجودي
 وما هو وجودي يكون اشرف من السالبة لوجودي لقائلا في قولنا اشكال هذا
 بمادة التي يجمع فيها الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية كخبرنا بالجمع
 للشكل الاول مثل قولنا لبعضهم موقف للشئ من الموقوف قديم فلو كانت
 النتيجة في هذا القياس تابعة للمقدمة الموجبة الجزئية يلزم التخييل بالجمع
 السالبة الكلية متساوية لموجبة الجزئية في الاحصية وعدم احصية
 لان كل واحد منهما احسن من مرتبة غير احسن من مرتبة اخرى فان الموجبة الجزئية

احسن من جهة الوجودية وغير احسن من جهة الوجودية والسالبة الكلية
 احسن من جهة السلب وغير احسن من جهة الكلية فيكونان متساويين
 في احسنية وعدمية وكذلك لو كانت النتيجة تابعة للسالبة الكلية يلزم
 التبرجح بالمرجح والظاهر ان النتيجة تكون تابعة في مثل هذا الشكل
 لكونتي المقدمتين معانها تابعة للوجبة والوجبة من جهة ايجابها وتابعة
 لسالبة الكلية من جهة كونهها فلا يصح الاشتغال فافهم والمراد
 من المتصلتين انما كان المراد من المتصلتين المتصلتين بالذات
 متينان لان نتائج المتصلة هو الوجود والعدم في الاتفاقيات
 واما ان تبرك القياس لا يقتضي اني انما لم يذكر مثال
 ما وقعت فيه الحجة ضوئية والمتصلة كبرى بل يذكر مثال ما وقعت
 فيه المتصلة ضوئية والحجة كبرى لان ما هو القياس على الطبع الذي
 يكون فيه المتصلة والحجة كبرى ومنه يرجع اليه وجدها بعبارة مثال
 ما وقعت الحجة فيه ضوئية نحو قولنا كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم
 باثباتا فهو حيوان يتبع من كائني المقدمتين وليهما جملة والاخرى
 هي متصلة كل انسان حيوان واذا عرفت هذا وان

الشيء

المشتق على المقدم يلزم ان يكون النتيجة على التام لان المقدم ما دام
 والتام لا يلزم له وجود للعدم مساو اكان ذلك للعدم مساو
 ويكالزم او احسن منه يستلزم وجود اللازم والاي يلزم وجود المانع
 بدون اللازم وهو باطل قطعاً وان كان المشتق يقتضي التام يلزم ان يكون النتيجة
 تقتضي المقدم لان التام لا يلزم للعدم وتقتضي اللازم مساو اكان
 ذلك اللازم مساوياً للعدم او احسن منه يستلزم تقتضي للعدم مساو
 الا يلزم ايضاً وجود المتساويين بدون الآخر او وجود الاخر بدون
 الاخر وهو باطل كما ذكرنا قبل هذا واما اذا كان المشتق يقتضي المقدم فلا يستلزم
 شيئاً لان المقدم يجوز ان يكون خافياً عن التام كما ذكرنا وتقتضي الاخر يستلزم
 يقتضي الاخر ولا عيب في الاعم لان مقتضى الاخر قد يوجد مع عين ما لم بدون مقتضى الاخر
 كوجود الانسان مع الحيوان في النفس فانه يصدق على الانسان حيواناً
 والانسان ما وقد يوجد مع مقتضى الاعم بدون الاعم كوجود الانسان كائني
 الحيوان لا حيوان الانسان ما وهذه القضية موجبة معدولة المحذور
 فلا يستلزم مقتضى المقدم شيئاً من مقتضى التام عينه واما اذا كان النتيجة
 عين التام فلا يستلزم شيئاً ايضاً لان التام يجوز ان يكون عميقاً من المقدم

بدون الحيوان

كما هو ظاهر ما ذكرنا ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص والوجود
 يقتضي ذلك الاخص كما ان وجود الحيوان لا يستلزم وجود الانسان ولا
 لا يقال ان وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص ولا يقتضي ذلك الاخص
 بل يلزم ارتفاع القسيتين لان عدم استلزام الحيوان للانسان يقتضي
 هذا الاستلزام بل يلزم مع ان الحيوان يجمع لكل واحد من هاتين في زمان و
 كما يوجد في الانسان والانسان الذي هو من انواع الحيوان كالنفس
 مثلا وانما يلزم ارتفاع القسيتين من عدم استلزام الاعم عن الاخص
 ويقتضي هذا الاخص لا يتبع اجتماع الاعم مع الاخص مع تقييده وهذا غير متبع
 كما ذكرنا من اجتماع الاعم مع الاخص مع تقييده والآن يلزم انفكاك
 اللازم وان ما قاله من القولين واحد وهو وجود الملزم بحد
 اللازم وانما لم يرد الشك في هذا القولين بعبارة واحدة وهو المال الذي
 كورانه ضد التقتن ان كانت بشرية هذا انما يكون في
 الشبهية المنفصلة الحقيقة ومما نعت الجميع دون مائة الخلق فان نعت
 الجميع جزئي مائة الخلق جابر فلا يلزم استثناء عن احدى جزئي مائة خلق
 قضي الاخر واستثناء هذا انما يكون في الشبهية المنفصلة

الحقيقة ومما نعت الخلق لان عدم الخلق فيه مما واجب دون نعت الجميع
 الخلق فيه من جزئية مع جابرية لانه في الخلق فلا يلزم في نعت الجميع من
 رفع احدى جزئيه ثبوت الاخر لانه ان يكون الاخر قسما وهذا ظاهر في الامة
 المذكورة في الشرح انما لا انفصالا تأمل البرهان
 لما فرغ من اقسام القياس باعتبار الصورة التي بها يكون الشيء بالفعل
 شروع الان في بيان القياس باعتبار المادة وبهذا الاعتبار يكون
 خمسة اقسام احدها البرهان والثاني الحدس والثالث الخطابة والرابع
 الشهود الخامس المعالطة وقوله مؤلف في تعريف البرهان انما ذكره ليتفادى
 بقوله من مقدمات وانما ذكر قوله من مقدمات ليكون موصوفا لقوله
 يقينية وانما ذكر قوله يقينية لاجل ما سببه القياسات التي هي غير البرهان
 وانما ذكر قوله انما هي اليقين ليشمل التوفيق على العلم الغائبية فان من
 لطائف التوفيق ان تشمل على العلل الاربعة وهي المادية والصورية و
 الفاعلية والغائية قوله مؤلفا بشارة الى العلم الصورية بالمطابقة
 وهي الهيئة الاجتماعية ولى العلم الفاعلية بالالتزام وعلى القول الثالث
 وقوله من مقدمات بشارة الى العلم المادية بالمطابقة وقوله لانتاج

ايضا

اليقين إشارة إلى القلة الغاية بالمطابقة فعلى هذا لا يكون في تعريف
 البرهان قيد مستدرك كما زعم البعض أما كان هذا التعريف للبرهان
 لانه تعريف بالغاية والتعريف بالغاية تعريف بالخارج والتعريف بالخارج
 انما يكون رسماً لا حراً كما قرئ من الامثلة الامثلة المذكورة
 فيما سبق للمؤلفات من المقدمات اليقينية كقولنا العالم متغير وكل متغير
 محدث وكقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ومقدمات هذين اليقين
 سين يقينية يتحان اليقين وهو قولنا العالم محدث وكقولنا كل جسم محدث
 وهما يتحان الاول والاخر والثاني والثاني تأمل اليقين ان
 اعتقاد المعتقد يكون الشيء كذا اما ان يكون مع احتمال تقبضه او لا فان كان لا
 فهو الشك والشك اعتقاد الشيء اي بقوله بحيث يكون نظراً مساوياً
 كما تصور زيدا وتتردد وتجهل انه قائم او فاعل بحيث لا يكون طريقة راجحاً
 على الآخر وان كان يجهل وهو ان لا يكون الطرفان مساويين لا يكون احدهما راجحاً
 على الآخر فالراجح هو الظن وهو اعتقاد العادي عن الجرم محتمل للنقيض
 احتمالاً درجياً والمبرح هو الوهم وهو الاعتقاد العاري عن الجرم محتمل
 للنقيض احتمالاً راجحاً وان كان ليكن هو الاعتقاد اي لا يحتمل النقيض

فلا يخفى اما ان يكون ظاهراً مساوياً
 او يكون احدهما راجحاً على الآخر
 كما ان الاول ج ج ج ج ج ج

ذكر

ذلك لا اعتقاداً اما ان يكون مطابقاً لنفس الامر او لا يكون مطابقاً لنفس
 الامر والشيء هو الجمل الاول في المطابق للواقع اما ان يمكن ذواله
 لم يمكن ذواله وهو التعقيد وهو اعتقاد الشيء بان لا يمكن ان يكون
 الا كذا مطابقاً للواقع ممكن الزوال والشيء هو اليقين وهو الذي
 عرفه الشارح ههنا والعقد الاول في تعريف اليقين عني قوله اعتقاد
 الشيء جنس شاملاً لاقسام البينة اعني الشك والظن والوهم
 الجمل التعقيد واليقين وقوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الشك
 والظن والوهم قوله مطابقاً للواقع يخرج الجمل وقوله غير ممكن الزوال
 يخرج التعقيد البينات ان المواد القسمة
 اما يقينية او غير يقينية وغير يقينية مثل الطيات والجنائيات واليقينية
 اما ضرورية اي غير مكتسبة او غير ضرورية اي مكتسبة ومقدمات البرهان
 يجب ان يكون يقينية ولا يجب ان يكون ضرورية لكن قسام اليقين المذكورة
 في الشرح وهي الاوليات والمشايدات والتجربات والمحدثات
 والقوانين والقضايا قياساتاً بها كل ما قسم من اليقين الذي
 هو المبرح الذي تقسمه قسماً على التسمية المذكورة لان الحكم يصدق

النسبة اما العقل والجسم او كما هما معا لان المدرس منها منحرفا وان كان
الحكم هو العقل فاما ان يحكم بحد تصور طريق او بواسطة شئ حاضري
الذهن فان حكم مجرد تصور هاتين الاوليات مثل قولنا الواحد نصف
الاثنتين والكل اعظم من الجزء فان تصور الواحد والاثنتين حكم منف
الاثنتين وكذا من تصور الكل والجزء حكم بالضرورة ان الكل اعظم من الجزء
وان حكم العقل بواسطة شئ حاضري للذهن وهي القضايا سائما معا
مثلا قولنا الاربعه روح فبالعقل يحكم بوجوبه الاربعه بواسطة شئ حاضري
في الذهن وهو اقتسام الاربعه بمساويين وان كان الحكم هو الجسم في
المشتبه او يسمى الحركات اذ كان الجسم من الحواس الظاهرة مثل قولنا
الشمس مشرق في مدرك البصر والنار حرق في مدرك السمع يسمى لهذه
المشتبه انما كان الجسم من الحواس الباطنة مثل قولنا جوع وعطش
ان كانا الحكم مركبا من التفاعل الجسم وهذا المثلث اقسام لان الجسم الذي يكون
مع العقل فاما ان يكون سجا فله المتواتر مثل قولنا ان محمد ادي النبي
واظهر الحجة فان العقل يحكم بذلك بواسطة السمع من الجميع لئلا يقال قولهم
على الكذب عند التفاعل الصابط في جملة التواتر هي حصول العلم للسمع

بلا شبهة من الجبر المجرب ولا يقدر فيه عدد معين مثل عشرة وثلثين فسمي
وغيره من الاعداد وان كان الجسم الذي كان العقل في الحكم غير السبع فاما
ان يحتاج العقل في الزعم الي تكرار المشاهدة او لا يحتاج فان ارجح الي
تكرار المشاهدة فهي الجربيات مثل قولنا شربا يستعمل الفراء لما
نشاهد شربا لا يستعمل على شربا يستعمل ما راكثته وان لم يخرج الي تكرار
مشاهدة هي الحدسية مثل قولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لا اختلاف في ذلك
نور القمر لحيته وبعد ميله الشمس المسافة عند جوار الارض بينهما اي
بين الشمس والقمر والحس هو سرقة انتقال الذهن من المبادي الي المقادير
فان قيل فالقول بين الحدس والفكر قلنا ان الفكرة لا بد من حركتين حركتين
الهادي هي الحركة من المطلوب الي المبادي وهي الحركة الاولى وحركته التحصيل
المطلوب هي الحركة من المبادي الي المطلوب وهي الحركة الثانية بخلاف الحدس
لان لا حركة فيه اطلاقا سواء كان الانتقال من المبادي الي المطلوب او بالعكس
ايقال ان الانتقال في الحدس حركه فكيف بالحدس حركه لانما قولنا
الحدس في تدرج والحركة لا بد ان تكون تدرجيا واعلم ان الحدسيات
والتجربيات لا يصلح ان يكونا حجة على الغير بل ان يحصل ذلك الغير الحدس

الاشكال

والتجربة الجدلي قياس ان المراد من المقدمات المشهورة
وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة احدى طرفيها اكثر الناس ما
المصلحة عامة مثل قولنا العدل حسن الظلم قبيح واما الرقة مثل قولنا معاش الغنى
محمودة واكمال الضعفاء واجبة لقوله عليه السلام اكرموا الضعوف ولو كان
كافرا او ملجئا مثل كسب البقرة يزوم في الحافيل والمحافظة اهل بيته او لمة
فتح ذبح الجوان عند اهل الهند وعدم قبح غيره والمقدمة المشهورة في قوله
في الشهادة حربة الاوليات والبرق بينهما ان الاوليات يكتفي بقول الطرفين
فيها يحكم العقل بخلاف المشهور فانما نحن في كسبي من المذكورات
والعرض من ترتيب الجدول انا اعطى العرض من ترتيب الجدول على انهم
ولم يذكره الا في الام لان الا في ام انما يكون المعلن من جانب السائل واللام انما يكون
السائل من جانب المعلن ترتيب الجدول ليس الا المعلن فلماذا ذكرنا انهم
ولم يذكره الا في الام المضمون الخطابة قياس مؤلف اما المقدمات
المقبولة فكلها من الانبياء وكلامه الاوليات واما المقدمات المفقودة
فكلما يحكم التعارضها حكما راجعا مع تجويز حقيقة تجويزا مروجها مثل قولنا
عند روتينا السحاب المظلمة يطر المطر مع تجويزنا عدم المطر لكن الغالب

هو ان يطر

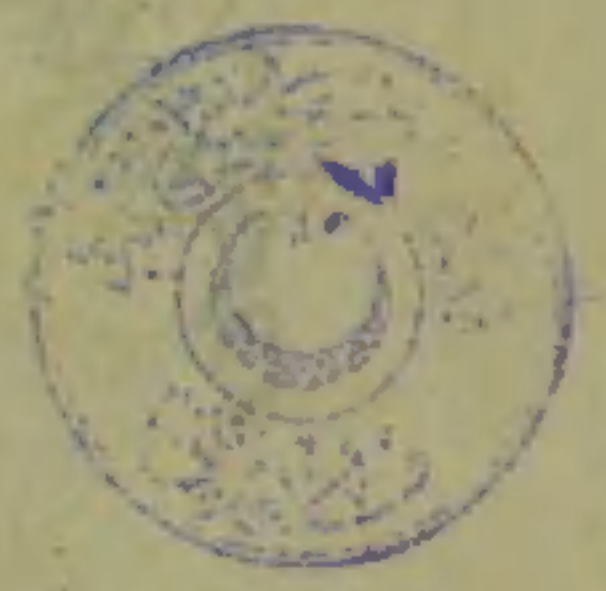
هو ان يطر الشرقي قياس مركب المقدمات التي تبسط
منها النفس مثل قولنا الجزا قوية ينسأله فان النفس تبسط منها وترقب
الي شربها عند السباع بهذه الاوصاف والمقدمات التي تبسط منها
النفس وتفرغ عنها عند السباع مثل قولنا العلة جرمها ومة فان النفس
تبسط عن العلة وتفرغ عنها عند سماع هذه الاوصاف فيسمى مثل هذه المقدمات
محالات فان قيل ان البشر لا يطلبون التصديق فكيف يصح جعل قسمها
من القياس قلنا ان التجليل لما جرى مجرى التصديق من جهة التأثير في النفس
من حيث القبض والبسط جعل قسما من القياس والمغالطة
المغالطة هي المركبة من المقدمات الشبيهة بالحق ولم يكن كذلك يسمى
سقطه ومن المقدمات الشبيهة بالمشهورة وان لم يكن كذلك يسمى المشا
جهة والمراد من المقدمات الوهمية منها هي القضايا الكاذبة التي يحكم
بها الوهم لا سيما في غير المحسوس انما قلنا في غير المحسوس لان الوهم لو
حكم في المحسوس لم يكن كاذبا كما لو حكم الوهم بحسن الحسناء وقبح البغاة
فان هذا الحكم ليس كاذبا بل هو صادق واذ احكم الوهم في المعقولات
الخاصة يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وبيانه ان الوهم حق جسمانية

بطلان القياس كقولنا ان القياس لا يطلب
التصديق

للإنسان به يدرك المعاني الجزئية المنتهية عن المحسوس فكلت
 القوة تابعة للمحس الذي لا يدركه إلا المحسوسات في هذا الحكم الوهم
 في المحسوسات لصدق هذا الحكم والعقل يصدق الوهم في هذا الحكم
 لو حكم في المعقولات لا تكذب في الحكم لعدم ادراك الوهم في الأمور
 المعقولة والعقل يعارض الوهم في هذا الحكم **قول** والعقل اعراضية
 الصورة او مخرجة المعنى **قول** ان العبط الواقع في القياسات
 اما من حيث المادة مثل قولنا زيد فرس وكل فرس حيوان ينتج زيد حيوان
 ومثل قولنا زيد فرس وكل فرس ساكن ينتج زيد ساكن وهذا الخط
 لا ينافي حصول المطلوب من القياس في الاول وفي الثاني ينافي ذلك
 فلماذا قيل ان الخطا في الصورة ينافي حصول المطلوب مطلقا
 الخطا في المادة لا ينافي حصول المطلوب مطلقا فلهذا لم يذكر
 التسلح واما من حيث الصورة وهو اي العبط في الصورة انتفاء
 شرط الانتاج كقولنا صغير الشكل الاول سبالة وكون كبر
 جثة لان شرط انتاج الشكل الاول هو ايجاب الصغرى وكلية
 الكبرى فاذ لم ينتج احدهما او كلاهما لم ينتج الشكل الاول ابا



من حيث المعنى ذلك اما ان يكون بوضع والعقيدة طبعية معام
 الكلية كما يقال لا اسم كلمة والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج الا
 سم اما اسم او فعل او حرف وهو انقسام الشيء الى نفسه والى غيره
 واما ان يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان
 ورس فهو حيوان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج الشكل الثالث ان بعض الاشياء
 فرس بسبب العبط في هذا القياس ان موضوع الغوري الكبرى غير موجود لانه
 لا شيء من الموجودات يصدق عليه انه انسان والعرض من تاليف العاطفة تطفيل
 المحم ودفعه والفايدة العظيمة فيها هو قهرها للاحتراز عنها والعلة
 العظيمة انما هي البصاغا الخمسة لا بد لها من متوصل الى تحقيق الاشياء وتلقيها
 وبه يتوصل الى ادراك الحسنة والاحكام البتوية لكن هذا هو ما ارادنا في
 هذه الرسالة من التعاهد وما يتوقف على علمه من التقدما والماتم هذه الرسالة
 • بون الملك الناصر بالله والامان نرجو منه تمام •
 • خاتمة كذلك بالخيرة والا •



• بيان •
 بحق نبدأ الذي نبدأ
 اليها لقمان في هذا الكتاب

7

الملك الناصر
الظاهر

تم الكتاب بحمد الملك الوهاب
وحسن التوفيق

الملك الناصر

في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٥

في دار
الملك الناصر

في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٥

في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٥

في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٥

في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٥٥

على الصب في دار الملك الناصر
وأحصاه من الحرم بالفضل واذن في قبة العدا
حقا فليكن الكتاب حامدا لله
ويعود حسنا وبعث الملك الناصر
شرح وامن ما وعدنا وامن ما عهدنا
العظام والصلوات على محمد وآله
فاز غلب في الجملة والحمد لله
ملك دار مصر وجماعة في السجود
مؤتمرا على الجلال والكرامات
والبرهان والبرهان



حقيقة الانسان حيوان ناطق
 حقيقة الفرس حيوان سريع
 حقيقة الحمار حيوان ثاقب
 حقيقة الثور حيوان واثق
 حقيقة الكلب حيوان ناري
 حقيقة الاسد حيوان دايماً

حقيقة النمر حيوان قوي
 حقيقة الاربع حيوان ماول
 حقيقة الارنب حيوان صاعد
 حقيقة النمل حيوان ماول
 حقيقة النمل حيوان ماول

كتب
 عبد اللطيف
 الفقيه
 عفا

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| Kişisi | AMEL ZADE HUSEYİN PASA |
| Yeni Sayı | |
| Eski Sayı No | 329 |